وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد بوضياف – المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الإقتصادية

Université: Mohamed Boudiaf – M'sila
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Économiques

الموضوع :

الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري وآثارها الاقتصادية و الاجتماعية 2014-2000

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية
تخصص: إقتصاديات البنوك والتمويل

إعداد الطالبة:
أم هاني ريزوق زغلاش

لجنة المناقشة

- أ. طيبي حمزة ..... رئيسا
- أ. طيبي الطيب ..... مشرفا
- أ. قدوري نور الدين ..... ممتحنا

السنة الجامعية: 2015/2014

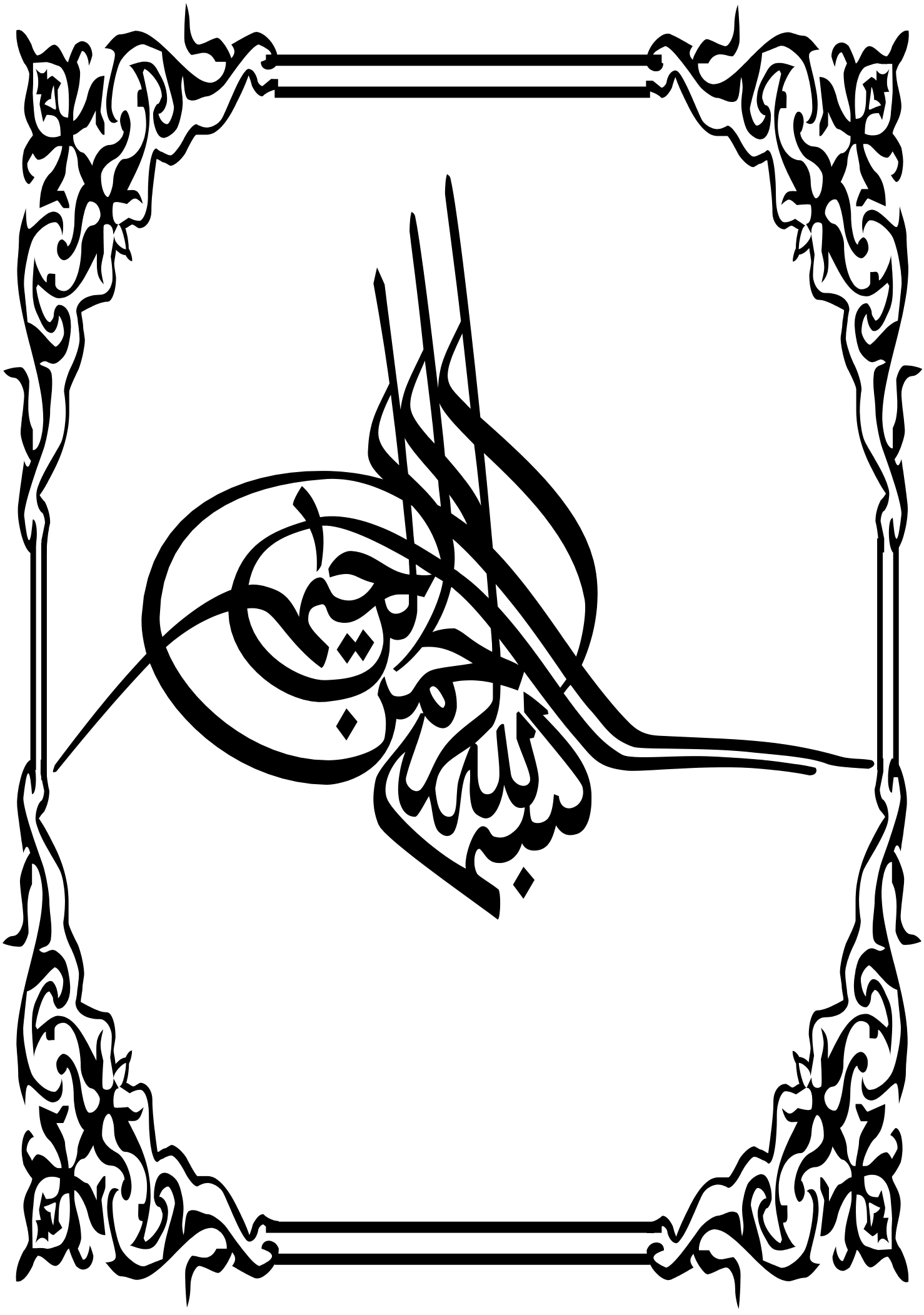
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من قال الله في حقهما

(. . . فَلاَ تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيماً)

اللذين دعواتهما ذللت لي كثير من الصعاب-أطال الله في عمرهما-

إلى جميع أخواني وأخواتي أخص بالذكر شيماء وعبد الرحمان .

إلى زوجي الذي أعانني عن تجاوز صعاب الأيام ومحن الزمن، وابني الصغير نور عيوني: سراج الدين، دون أن أنسى الأطفال الصغار: لينة، بلقيس، رحاب، توبة، محمود، نصير، محمد، بشير .

إلى جميع أصدقائي في جميع المراحل الدراسية، وصديقاتي في ولاية جيجل خاصة مريم وريمة، إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع .

أم هاني

شكر وعرفان

(. . . رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ) الآية 19 سورة النمل .

أحمد الله الذي وفقني إلى إتمام هذه الرسالة، وأحمده وأشكره تعالى على نعمه التي وهبني إياها، وأن أبلغني هذه المرتبة .

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ: طيبي طيب الذي شرفني بقبوله الإشراف على هذه المذكرة، والحق أنه كان كريما ولم يبخل عليا بتوجيهاته السديدة ونصائحه القيمة .

ولأن من يشكر الناس لا يحمد الله، لا يفوتني أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى كل الذين ساعدوني وفي مقدمتهم زوجي وزميله في العمل حسان وناصر صاحب مكتبة السفير كما لا يفوتني تقديم الشكر الجزيل للأخ لعيدي حسين الذي كان سببا في إتمام هذا العمل .

فهرس المحتويات

الإهداء

شكر وعرفان

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: الإصلاحات الإقتصادية

تمهيد 2

المبحث الأول: المرجعية النظرية لسياسات الإصلاح الاقتصادي 3

المطلب الأول :الإصلاح الاقتصادي في النظرية الاقتصادية .....

المطلب الثاني : سياسات الإصلاح الاقتصادي، مفهومها وأنواعها .....

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية قبل الإصلاح الهيكلي 1995 .....

المطلب الأول: إصلاح النظام المصرفي في الجزائر .....

المطلب الثاني: الخوصصة في الجزائر .....

المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية وفق اتفاقيات الاستعداد الإنتمائي....

المبحث الثالث: برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر .....

المطلب الأول: الأسس النظرية لبرنامج التصحيح الهيكلي .....

المطلب الثاني: التدابير العلمية لبرنامج التصحيح الهيكلي.....

المطلب الثالث: النتائج الاقتصادية والاجتماعية .....

خلاصة .....

الفصل الثاني: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة

تمهيد .....

المبحث الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 .....

المطلب الأول: مفهوم برنامج الإنعاش وأهدافه .....

المطلب الثاني: مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.....

المطلب الثالث: الإصلاحات المرافقة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي .....

المبحث الثالث: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 .....

المطلب الأول: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.....

المطلب الثاني: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

2005-2009 .....

المطلب الثالث: برامج تنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا .....

المبحث الثالث: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 .....

المطلب الأول: حجم البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014.....

المطلب الثاني: الأهداف الرئيسية للبرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 ....

المطلب الثالث: محتوى برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.....

خلاصة .....

الفصل الثالث: الآثار المترتبة على البرامج التنموية في الجزائر

تمهيد .....

المبحث الأول: الآثار الاقتصادية المترتبة على البرامج التنموية .....

المطلب الأول: أثر على التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني2001-2004 ..

المطلب الثاني: أثر تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي على

معدل النمو الاقتصادي.....

المبحث الثاني: الآثار الاجتماعية المترتبة على البرامج التنموية.....

المطلب الأول: أثر مخطط الإنعاش الاقتصادي على معدلات البطالة 2001-2004 .....

المطلب الثاني: أثر تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي على التشغيل والبطالة .....

المطلب الثالث: أثر تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي على المستوى المعيشي .....

خلاصة .....

الخاتمة .....

قائمة المراجع.....

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	تطور إنتاج القطاع الصناعي في الجزائر في الفترة ما بين 1991-2001	
(2-1)	أهم النتائج على المستوى الاقتصادي الكلي	
(3-1)	تطور حجم الديون من سنة 1996 إلى سنة 1999	
(4-1)	تطور أسعار الاستهلاك	
(5-1)	تزايد أعداد البطالين ونسب البطالة	
(1-2)	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004	
(2-2)	توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حسب كل باب	
(1-3)	بعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2004	
(2-3)	نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي خلال الفترة 2005-2012	
(3-3)	مؤشرات الإنتاج الصناعي في الجزائر للفترة 2005-2010	
(4-3)	حجم الواردات الصناعية في الجزائر للفترة 2005-2011	
(5-3)	تطور حجم الاستهلاك العام والخاص في الجزائر للفترة 2005-2010	
(6-3)	متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك للفترة 2005-2011	
(7-3)	تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر 2001-2004	
(8-3)	تطور معدلات التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة 2005-2011	
(9-3)	المتوسط السنوي لمعدل نمو المؤشرات الكلية المرتبطة بمستوى المعيشة من 1995-2012	
(10-3)	تطور مؤشر الفقر البشري ومكوناته في الجزائر خلال الفترة 2005-2011	

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور معدل الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 2005-2012	
02	معدلات الفقر في الجزائر للفترة 2005-2012	

مقدمة

عانى الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات من العديد من المشاكل الاقتصادية التي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية، ولعل أهم هذه المشاكل معدلات النمو المنخفضة وزيادة حدة التضخم وارتفاع حجم البطالة ونقص العملات الأجنبية بسبب تدهور أسعار المحروقات بالإضافة إلى ارتفاع معدلات خدمة الدين وما تشكله من ضغوط تعيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي مما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الخارج للحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات وبالتالي زيادة التبعية للعالم الخارجي وكل هذه الصعوبات دفعت بالدولة الجزائرية إلى وضع إستراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي تهدف إلى تصحيح الإختلالات في الاقتصاد الوطني وتوجيهه لقوى السوق.

ولقد بدأت السلطات العمومية منذ بداية التسعينات بتطبيق هذه الإصلاحات على نطاق واسع، إذ قامت بإصلاح النظام المصرفي وإصدار قانون الخوصصة وبناء على ذلك حصلت الجزائر على الدعم الدولي لسياستها الإصلاحية من خلال موافقة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على إبرام مجموعة من الاتفاقيات مع الجزائر والمتمثلة في برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي.

ومع حلول الألفية الثالثة تبنت الجزائر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2000-2004 الذي تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، وبعده البرنامج الخماسي 2010-2014 من أجل دعم النمو الاقتصادي والتنمية ومن ثم الحد من مشكلة البطالة.

انطلاقا من المنظور الكينزي فإن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي بقيمة أكبر، وعلى هذا الأساس سيتم إبراز أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 على النمو الاقتصادي والبطالة، وهي تدل على جهود كبيرة للدولة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

1) الإشكالية: مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى أثرت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكننا طرح أسئلة فرعية نحاول الإجابة عليها من خلال هذا البحث:

- ما هي أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر قبل الألفية الثالثة؟
- ما هي أهم برامج التنمية في الألفية الثالثة؟
- ما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على برامج الإصلاحات وبرامج التنمية؟

2) **الفرضيات:** أمام الإشكالية المطروحة تتبلور لنا العديد من الفرضيات نصوغ منها ما يأتي:

- الإصلاحات الإقتصادية قبل الألفية الثالثة ضرورة إقتصادية واجتماعية؟
- اهتمت البرامج التنموية بقطاعات دعم النشاطات الإنتاجية وتشجيع ظروف معيشة السكان.
- من الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على البرامج التنموية رفع معدل نمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة.

3)أهمية الدراسة:

تبرز أهمية اختيار هذا الموضوع في التعرف على طبيعة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر ومدى فعاليتها في علاج المشاكل والاختلالات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، وخاصة وأن الجزائر من بين الدول النامية التي اتبعت سياسات الإصلاح الاقتصادي، ولأن هذه الإصلاحات ينتظر منها آثار إيجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

4) أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في إلقاء الضوء على الإصلاحات في الاقتصاد الجزائري ومعرفة آثارها المختلفة، ولذلك سنتناول القضايا الرئيسية التالية بالبحث:

- معرفة الإصلاحات في الاقتصاد الجزائري في فترة الثمانينات.
- معرفة برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر وإبراز نتائجه.
- إبراز مضمون البرامج التنموية للفترة من 2001–2004 والمبالغ المخصصة لكل برنامج.
- الآثار الناجمة عن تطبيق البرامج على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

5) منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع بالإصلاحات في الاقتصاد الجزائري وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، فقد تطلب البحث استخدام الأدوات التالية:

- المواضيع المتعلقة بالإصلاحات في الاقتصاد الجزائري.
- التقارير، الإحصائيات.

أما المنهج المستخدم في البحث فقد استخدمنا المنهج الوصفي، والتحليلي حسب ما تطلبه الدراسة.

ففيما يتعلق بالمنهج الوصفي كان استخدامنا من خلال عرض مختلف الإصلاحات الاقتصادية في اقتصاد الجزائري.

المنهج التحليلي من خلال التطرق إلى تحليل جداول تطور معدلات النمو الاقتصادي والبطالة، أيضا يظهر هذا المنهج من خلال تحليلنا لبرامج الإصلاحات التنموية.

6) حدود الدراسة:

- الإطار الزمني للإصلاحات الاقتصادية يشمل الفترة 1990–2014 وهي بهذه تحتوي فترة البرامج التنموية التي عاشتها الجزائر.
- حددت فترة الدراسة التحليلية في ظل البرامج التنموية للفترة 2000–2014 باعتبارها فترة الدراسة.

7) صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهت الدراسة مسألة الحصول على الإحصائيات والمراجع المتخصصة ذات العلاقة بالموضوع في الجزائر.

8) أسباب اختيار الموضوع:

تعود الأسباب الرئيسية لاختيار الموضوع محل الدراسة إلى كون الإصلاحات في الألفية الثالثة والتي تمثلت في البرامج التنموية اكتست أهمية كبيرة بالنسبة للسلطات العمومية طيلة الفترة 2000-2014، وتراهن عليها كثيرا لإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية مما يحتم علينا متابعة مدى نجاح هذا الرهان.

9) الدراسة السابقة:

لم يأخذ موضوع الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري وآثارها الاقتصادية والاجتماعية حيزا كافيا من البحث، رغم وجود دراسات التي تناولت بشكل عام الإصلاحات الاقتصادية مثل دراسة:

دراسة: زكريا دمدوم (2002)، الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري 1990-2000 "دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

دراسة: أحمين شفير(2001)، الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل "حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،.

وبعض الدراسات تناولت المخططات التنموية في الجزائر بشكل عام، و في هذه الدراسة سنحاول أن نقدم إضافة جديدة للدراسات السابقة بالتركيز على الإصلاحات الراهنة من خلال البرامج التنموية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية بالتركيز على آثرها على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية كمعدلات التشغيل والبطالة والنمو الاقتصادي.

10) خطة البحث:

من أجل الوصول إلى الهدف من وراء هذه الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة وكذا الأسئلة الفرعية، قمنا بتقسيم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول تنتهي بخاتمة، وهذا على النحو التالي:

الفصل الأول:

الذي يتناول الإصلاحات الاقتصادية قبل الألفية الثالثة، وقمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث نتطرق إلى المرجعية النظرية لسياسات الإصلاح الإقتصادي، والإصلاحات قبل الإصلاح الهيكلي 1995 وبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر.

أما الفصل الثاني:

فيركز على أهم المخططات التنموية خلال الفترة محل الدراسة 2000-2014 ولذلك ارتأينا تقسيمه إلى ثلاث مباحث تتناول كلا من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي للتنمية.

ثم الفصل الثالث:

الذي نتناول فيه بالدراسة والتحليل آثار البرامج التنموية، وهذا من خلال مبحثين نتطرق في الأول على الآثار الاقتصادية للبرامج التنموية للفترة 2000-2014، أما في الثاني نتناول الآثار الاجتماعية للبرامج التنموية للفترة 2000-2014.

الفصل الأول

الإصلاحات الإقتصادية قبل الألفية الثالثة في الجزائر

تمهيد الفصل الأول:

إن التحولات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها الجزائر منذ 1988 كانت نتيجة حتمية للركود الاقتصادي والمتمثل في عجز الدولة عن التكفل بالقطاع الإنتاجي، ندرة في الموارد المالي، التقييم الجزئي والغير الكافي للاقتصاد، التوجيه الغير العقلاني للاستثمارات، تراجع أسعار البترول وارتفاع خدمة المديونية التي وصلت إلى 80% من مجموع مداخيل الصادرات، وإختلالات والتوازنات العامة.

ونظرا لأهمية موضوع الإصلاحات وتأثيراته على الحياة الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، ورغبة منا في توضيح مسار الإصلاحات، سنحاول تقسيم فصلنا هذا إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: المرجعية النظرية لسياسات الإصلاح الاقتصادي.

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية قبل الإصلاح الهيكلي 1995.

المبحث الثالث: برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر.

المبحث الأول :المرجعية النظرية لسياسات الإصلاح الاقتصادي.

تتبنّى الكثير من البلدان من حين إلى آخر برامج لمواجهة الإختلالات الهيكلية المتمثلة عمومًا في اختلال التوازن الداخلي والتوازن الخارجي وذلك لدعم الإصلاحات الهيكلية المتمثلة في السياسات والإجراءات الهادفة إلى رفع الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد، وتكون هذه البرامج في بعض الأحيان ذاتية وأحيانًا أخرى موصى بها ومساندة من قبل بعض الهيئات الدولية، كما أن هذه الأفكار نابعة من أفكار ومفاهيم وسياسات تبلورت من خلال بعض المدارس في الفكر الاقتصادي ولهذا سنتطرق في بداية الأمر إلى الإصلاحات الاقتصادية في النظرية الاقتصادية ثم ننتقل إلى مفهوم وأنواع سياسات الإصلاح الاقتصادي.

المطلب الأول :الإصلاح الاقتصادي في النظرية الاقتصادية.

إن مدارس الفكر الاقتصادي وإن كانت لا تختلف كثيرًا حول مفهوم الإصلاح الاقتصادي، إلا أنّها تختلف على أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي ومن ثم تختلف على نوع السياسات اللازمة لتحقيق هذا الإصلاح وسوف نتناول بعض هذه المدارس.

1) المدرسة التقليدية: [1]

إن ظهور الفكر الاقتصادي التقليدي يعكسه نضج الاقتصاد الإنجليزي ببلوغه مستوى من التطور تصبح معه الحرية الاقتصادية داخليًا وخارجيًا وسيمته في الهيمنة على الاقتصاديات الأخرى الأقل نضجًا حيث أنّه يبني الفكر التقليدي على فروض التشغيل الكامل من خلال التفاعل الحر بين العرض والطلب وتصوره بعدم وجود بطالة على مستوى النشاط الاقتصادي ككل وبالتالي يرون أن التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي في الأجل القصير سوف تتلاشى في الأجل الطويل وذلك وفق عوامل الاستقرار الذاتية الكامنة في الجهاز الاقتصادي، الذي يتمثّل أهمها في مرونة الأجور والأسعار وسعر الفائدة، إن هذه التقلبات قصيرة الأجل في النشاط الاقتصادي الذي يؤثّر على مستوى التشغيل الكامل ترجع من وجه نظر التقليديين إلى عدة عوامل خارجية منها:

[1]– مدني بن شهرة، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ومؤسسات المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 6.

- تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى إعاقة سير العوامل الاقتصادية المختلفة في طريقها نحو التوازن.

- جمود الأجور والأسعار نتيجة ظهور الاحتكار.

- الأسباب الكامنة في بنية النظام الاقتصادي الحر في عدم الانسجام والتجانس بين العناصر المختلفة للنظام والتناقض بين الإنتاج والاستهلاك حيث يميل النظام بطبيعته نحو تحقيق فائض في الإنتاج عن الاستهلاك ما يترتّب عن ذلك عدم قدرة الاستهلاك على امتصاص النتائج.

بيد أن طول فترات الكساد الاقتصادي وخاصة في مرحلة الثلاثينات من القرن العشرين جاءت مغايرة بحكم التقليديين فبالرغم من انخفاض الأجور مقارنة بالأسعار فلم يؤدي ذلك إلى عودة الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل بل استمر الركود الاقتصادي بمظاهر متعددة تمثلت في[1]:

- زيادة معدلات البطالة حيث بلغت % 25 من قوة العمل في الولايات المّتحدة الأمريكية، % 33 في ألمانيا، % 20 في بريطانيا.

- انهيار أسعار الأسهم والسندات المتداولة في بورصات الولايات المّتحدة الأمريكية وألمانيا وبريطانيا.

- انخفاض مستوى الأسعار ب % 25 في الولايات المّتحدة الأمريكية وبنسبة 20% في سويسرا.

كل ذلك ترتب عنه انخفاض كبير في حجم الإنتاج ومعدل الاستثمار ومن ذلك في الطلب الكلي الفعال، وظهور البطالة على نطاق واسع، وهذا كشف عن ضعف الفروض التي بني عليها الفكر الاقتصادي الكلاسيكي و يتّضح ذلك مما يلي:

- اختلاف مفهوم الرأسمالية الحديثة عن مفهومها في الفكر الاقتصادي التقليدي، فلم تعد الرأسمالية الواقعية تعمل في ظلّ المنافسة الكاملة التي تتعادل فيها قوى العرض والطلب بطريقة آلية، ويقوم فيها جهاز الأسعار بتوزيع الدخل وتخصيص الموارد، بل أصبحت المنافسة تدور حول إنتاج سلع جديدة باستمرار واستخدام أحدث التكنولوجيات والسيطرة على مصادر المواد الأولية والتحكم في الحياة الاقتصادية.

[1]– مدني بن شهرة، المرجع السابق، ص 7.

- استخدام الفكر التقليدي لنظرية التوازن الجزئي كأساس لتحليل التوازن العام وإن كان ذلك ممكنًا عندما كانت أحجام المشروعات الإنتاجية في معظمها صغيرة، لكن مع توسع النشاط الاقتصادي وظهور المؤسسات الحديثة التي تتّسم بتضخم حجمها وتنظيمها، وأوضح أن التوازن الجزئي لا يؤدي إلى التوازن الكّلي إذ أن التوازن الجزئي على مستوى المشروع الاحتكاري يتم عند مستوى الناتج أقل مما تسمح به طاقاته الإنتاجية الفعلية، وهو ما يعني أن التوازن العام لا يتحقق عن مستوى التشغيل الكامل للموارد والطاقات الإنتاجية القائمة، بل عند مستوى أقل من ذلك.

2) المدرسة الكينزية:

لما عجزت المدرسة التقليدية في تغيير الأزمة الاقتصادية التي أصابت العالم في سنوات الثلاثينات من القرن العشرين، وعدم إيجاد حلول لها برزت المدرسة الكينزية بقيادة مؤسسها البريطاني "كينز" والتي ترتكز بصفة عامة على الأفكار التالية: [1]

– أهمية دور العوامل غير النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث ترى هذه المدرسة أن التقلبات في الاستثمار في أوقات الكساد والرواج هي السبب الرئيسي لعدم الاستقرار الاقتصادي، وفي الوقت نفسه لا تغفل دور السياسات النقدية الخاطئة على الاستقرار الاقتصادي.

أو بتعبير آخر تؤدي التقلبات في قرارات الإنفاق الخاص في مجال الاستثمار إلى حدوث تقلبات في الدخل الوطني، وهذا الأخير يسبب تقلبات في العرض النقدي، وليس العكس مثلما يعتقد النقديون بأن تقلبات العرض النقدي بسبب السياسات الخاطئة للحكومة نتيجة تدخّلها في النشاط الاقتصادي، تؤدي إلى حدوث تقلبات في الدخل الوطني وبالتالي عدم الاستقرار الاقتصادي.

- يؤكّد الكنزيون على دور تضخم التكاليف والصدمات الاقتصادية التي تأتي من جانب العرض وتسبب مشكلة تفاقم مشكلة التضخم.

[1]– محمد أحمد الأقدي، سياسات الإستقرار بين الطموح النظري وإشكاليات التطبيق، مجلة الدراسات الإجتماعية، جامعة العلوم التكنولوجيا، العدد الأول، اليمن، 1996، ص 86.

- يؤكّد الكنزيون على أهمية الدور الاقتصادي للدولة بخصوص تسريع عمليات النمو والتقدم، وأن قوى السوق وحدها لن تكون كافية وفعالة في تحقيق ذلك.

- يشكّك كينز في الاقتراحات التي يقدمها النقديون لتحقيق الاستقرار الاقتصادي فهناك صعوبة عملية تكمن في تطبيق سياسة معدل نمو ثابت للعرض النقدي، زيادة على ذلك أن اتجاه علاقة السببية بين العرض النقدي والدخل الوطني ليس كما يراه النقديون.

إن العلاقة السببية في نظر الكنزيون هي أن تقلبات الدخل الوطني تسبب تقلبات العرض النقدي وليس العكس، وهذه العلاقة تعني أن دور العوامل غير النقدية مهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ومع ذلك فإن الكنزيون الجدد يؤكدون على أهمية تطبيق سياسات مالية ونقدية ملائمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يمكن أن يّتخذ أحد الأسلوبين:

- أسلوب التغذية المرتدة:

طبقًا لهذا الأسلوب يتم أ ولاً تحديد حالة الاقتصاد التي تستدعي تدخّل الدولة، فإذا ارتفع مثلا معدل البطالة بنسبة 1% عن المعدل المقبول، يكون العلاج هو زيادة الإنفاق العام بنسبة 1% أو زيادة العرض النقدي بنفس النسبة، لكن في الواقع يبدو أن تطبيق الأسلوب غير عملي لصعوبة تحديده بدقّة ولكونه يتميز بالثبات والجمود حيث يمثّل علاقة غير مرنة بين السياسات التصحيحية والحالة التي يمر بها الاقتصاد. [1]

- **أسلوب السياسات التغيرية المرنة:**

وهذا الأسلوب الأكثر استخدامًا لمرونته، حيث يحدد حجم واتّجاه تطبيق السياسات المالية والنقدية الملائمة لكل حالة يمر بها الاقتصاد الوطني على ضوء جملة مؤشّرات اقتصادية هامة مثل :معدل التضخم، معدل البطالة، وضعية ميزان المدفوعات والعوامل السياسية.

وعمومًا المدرسة الكينزية تركز أساسًا على سياسات الطلب الكّلي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومنه المقاربة التي يقدمها لمعالجة مشكلتي البطالة والتضخم تكمن في تطبيق سياسات مالية ونقدية توسعية.

[1]– محمد أحمد الأقدي، مرجع سابق، ص 90.

ذلك أن السياسات المالية والنقدية التوسعية تؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكّلي الفعال ومنه زيادة حجم الناتج المحلّي وزيادة مستوى التوظيف، فحل مشكلة البطالة وفي الوقت نفسه حل مشكلة التضخم.

ويعترف الكينزيون أن زيادة حجم الطلب الكّلي تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم، لكّنهم يسارعون إلى القول أن ذلك لا يمثّل عائقًا كبيراً في حالة عدم التوظيف الكامل للموارد، لأن العرض الكّلي في هذه الحالة سيستجيب للزيادة في الطلب الكّلي الفعال، وعلى عكس النقديين فإن الكينزيون يعتبرون أن تطبيق أي سياسة مالية ونقدية انكماشية لن تكون فعالة وكافية لكبح حدة التضخم، زيادة على تكاليفها المرتفعة من حيث الانخفاض الذي سيحدث في الناتج الوطني ومنه تفاقم مشكلة البطالة.

ويشكّك النقديون بدورهم في أهمية السياسات التوسعية التي ينادي بها الكنزيون كوسيلة لمحاربة التضخم والبطالة، حيث يفترض النقديون عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وبالتالي فإن الاستجابة المنتظرة للعرض الكّلي للزيادة في الطلب الكّلي ستكون غير معبرة، ومنه فشل السياسات التوسعية، والمحصلة زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وما ينتج عن ذلك من تفاقم للعجز المالي والإفراط في إصدار النقود لتمويل هذا العجز، وهو ما يؤدي حتمًا إلى مشكلة التضخم والبطالة وسوء استخدام الموارد ومنه زيادة عدم الاستقرار الاقتصادي. [1]

3)المدرسة النقدية:

لقد كان لأراء وأفكار عدة اقتصاديين أبرزهم" ميلتون فيردمان "دورًا بارزًا في تشكيل ما يسمى بالمدرسة النقدية في الولايات المّتحدة الأمريكية، والتي عرفت بمدرسة شيكاكو، حيث تتّخذ من تغلب كمية النقود سببًا رئيسيًا لتفسير تغلب النشاط الاقتصادي ويتّخذ موقف مدرسة شيكاكو فيما يتعلّق بالسياسة النقدية، المرونة والاستقرار الاقتصادي إلى عدة فرضيات:

أ) إن الاقتصاد الحر لديه عوامل استقرار ذاتية تضعف تيار عدم الاستقرار الاقتصادي ومن أهمها:

[1]– عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجازها أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 136.

- استقرار حالة الطلب على النقود في الأجل القصير والطويل وبالتالي سوف تنصرف الزيادة في كمية النقود إلى زيادة الطلب الكّلي.

- استقرار دالة الإنفاق الاستهلاكي الذي يعتمد إلى حد كبير على الدخل الدائم الذي يتّسم بدوره بالاستقرار خلال الآجال الطويلة.

ب) ضعف السياسة النقدية التوسعية في تخفيض معدل البطالة بشكل دائم في الآجال الطويل.

ج) الهدف الأول لتحقيق الاستقرار هو تحقيق الاستقرار في الأسعار.

د) إن التضخم والانكماش واختلال ميزان المدفوعات هي مجرد ظواهر نقدية.

و) التحكم في كمية النقود من قبل السلطات النقدية.

وتفسير مدرسة شيكاكو لعدم الاستقرار الاقتصادي يرجع في التقلبات في عرض النقود وهذا من خلال التضخم كظاهرة نقدية واختلال ميزان المدفوعات كظاهرة نقدية.

وبالتالي نستخلص أ ن كلا من المنهج التقليدي ومنهج مدرسة شيكاكو قد تناولا موضوع الاستقرار الاقتصادي من منظور واحد بالرغم من تباعد مدة وجودهما الأولى في القرن التاسع عشر والثانية في القرن العشرين وما شهده هذا الأخير من تغيرات هيكلية وتكنولوجية جد متطورة ونجد أن الدول المتقدمة تبنّت غالبيتها السياسة الاقتصادية المنبثقة من هذا المنهج، قصد مواجهة مشكلات التضخم والبطالة والركود وأدى ذلك إلى تفاقم معدل البطالة وتدهور معدلات النمو الاقتصادي وانتشار المضاربات في أسواق النقد والمال وضعف الاستثمار وأدى ذلك إلى ركود اقتصادي استمر لسنوات طويلة.

وعلى هذا الأساس فإن زيادة معدل عرض النقود بما يساوي معدل نمو الإنتاجية في الآجال الطويلة لن يؤدي إلى استقرار الاقتصادي ذلك لأن الاستهلاك سوف يميل إلى التناقص في الآجال الطويل لضعف التشغيل. [1]

4) المدرسة الهيكلية:

تبلورت أراء و مفاهيم المدرسة الهيكلية على يد عدد من الاقتصاديين أمريكا اللاتينية منذ الخمسينات حينما تع رضت العديد من دول أمريكا اللاتينية ل ضغوط تضخمية، تقدم المدرسة

[1]– مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 33.

الهيكلية تفسيرًا مغايرًا تمامًا لتفسير المدرسة النقدية فيما يخص الأزمة الاقتصادية التي هزت اقتصاديات الدول النامية، فالأزمة وفق منظور هذه المدرسة لا ترجع إلى وجود فائض في الطلب الكّلي وما ينجم عنه من عجز ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، وإنّما تعود الأزمة إلى وجود ضعف الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني (جمود العرض الكّلي وصلابته).

وحددت هذه المدرسة ثلاث اختناقات أو قيود تضغط على جانب العرض الكلّي من الاقتصاد وتمثل أسباب أساسية لحالة عدم الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية وهي:

أ-عدم مرونة العرض في القطاع الزراعي نتيجة زيادة دخول السكان والتمدين وهو ما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم.

ب-اختلال بخصوص عرض العملة الصعبة والطلب المتزايد على الواردات من السلع والخدمات، وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار الواردات وتفاقم معدلات التضخم.

ج -نقص الموارد المحلية للدولة وعدم كفايتها في تغطية النفقات العامة المتزايد للدولة في النشاط الاقتصادي، ويرى هذا الاختلال إلى ضعف الكفاءة في تحصيل الضرائب وانتشار الفساد المالي والإداري والتهرب ونهب الموارد العامة.

ومن هنا فالأزمة الاقتصادية في البلدان النامية في نظر الهيكليين لا تعد إلى العوامل النقدية أو السياسات النقدية والمالية الخاصة، وإّنما ترجع إلى إختلالات هيكلية تتم معالجتها في الفترة الطويلة.

ومن ثم رؤية المدرسة الهيكلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي تبنى على التدخل الحكومات لإزالة أسباب الاختناقات السابقة وزيادة الاستثمار، أي تبنى سياسة اقتصادية توسعية، ذلك أن السياسة النقدية التقيدية وتخفيض العملة سيكون لها أثر انكماش وتزايد التضخم وتراجع معدلات النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني : سياسات الإصلاح الاقتصادي، مفهومها وأنواعها.

يمكن اعتبار سياسات الإصلاح الاقتصادي، الإجراءات المّتخذة من قبل مختلف السلطات الاقتصادية بقصد تحسين أداء النشاط الاقتصادي وفق قواعد معيارية مختارة مسبقًا، ويتراوح المدى الذي يمكن لهذه الإجراءات الذهاب إليه أو تتناوله بين الضيق والأتساع تبعًا لعمق المشكلات والاختلالات القائمة.

وتتأثّر برامج الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية في عمقها ومجالها ومداها وبطبيعة الظروف السياسية والتاريخية للمجتمع المراد تطبيقها فيه، ومنه فإن الإجراءات المعتمدة قبلا تمس بنفس الكيفية كافة القطاعات، ويبين انسجام الإدارة السياسية في إستعابها وتنفيذها للسياسة أمرًا ضروريًا ويعتمد نجاح برامج الإصلاح الاقتصادية على مدى قدرة وكفاءة الجهاز السياسي القائم في الدولة والإدخارات الفنية المتخصصة التي تقرر وتقود عملية تنفيذ السياسات من جهة وعلى مدى استجابة شرائح المجتمع الممثلة لهذه السياسات.

وتهدف سياسات الإصلاح إلى تحسين أداء النشاط الاقتصادي إلا أّنها في ذات الوقت قد تفرز أثار غير مرغوبة، ولقد كانت تدابير بعض السياسات في بعض الدول النامية ذات أثر قاسي على الجوانب الاجتماعية، مما جعل البعض يتحفّظ من سياسات صندوق النقد الدولي، وهذا ما أدى إلى بروز اجتهادات أخرى مساهمة من أفكار المدرسة البنيوية وتم تطبيقها في بعض البلدان، وهذا ما يقودنا إلى تصنيف سياسات الإصلاح ضمن مجموعتين أساسيتين: [1] السياسات الأرثوذكسية والتي يتبناها صندوق النقد الدولي و السياسات غير الأرثوذكسية التي تبناها بعض الدول أمريكا اللاتينية.

1-السياسات الأرثوذكسية:

هي تلك السياسات التي يتبناها صندوق النقد الدولي، ويفرضها على الدول النامية وتجد مطلقاتها الفكرية في الفكر النيو كلاسيكي الذي يعتقد أن التضخم ظاهرة نقدية. [2]

كما يجب التفريق في هذه السياسات بين جانب الطلب وجانب العرض.

---

[1]– عبد المجيد قدي، المدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 270.

[2]– نفس المرجع السابق، ص271.

فسياسة جانب الطلب الكّلي تنطوي على كافة الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى التأثير في مستوى الطلب المحلي ومعدل نموه ومستوى الاستيعاب المحلي وتشمل تلك السياسات على كافة الإجراءات والتدابير النقدية والمالية التي تتدرج في الإطار التقليدي للسياسة الاقتصادية الكلية.

بينما تستهدف السياسة الخاصة بجانب العرض الكّلي زيادة حجم الناتج المحلي من السلع والخدمات بما يتناسب ومستوى الطلب المحلي، وتنقسم تلك السياسات إلى مجموعتين[1]:

- ❖ تضم الأولى: الإجراءات الموجهة لزيادة الناتج المحّلي من خلال رفع كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، من خلال إزالة مظاهر الانحراف في هيكل أسعار المنتجات المختلفة وأسعار الصرف وتعديل الهيكل الضريبي وتخفيف القيود التجارية.
- ❖ أما المجموعة الثانية :من سياسات جانب العرض فتتمثّل في تلك السياسات التي تستهدف تحفيز الطاقة الإنتاجية بغرض رفع معدلات نمو الناتج المحلي في الآجال الطويل وهي بذلك تضم كافة الإجراءات التي تساهم في زيادة معدلات الادخار وتكوين رأس المال الثابت وكذلك تعظيم عملية الاستثمار في رأس المال البشري من خلال توسيع وتطوير نطاق برامج التعليم والتدريب والتطور التكنولوجي.

2- السياسات غير الأرثوذكسية.

يرتكز أنصار هذا الطرح على فكرة أن " للتضخم قصوره الذاتي، وأنّه لو ترك لحاله فإنه سوف يستمر بالمعدلات الراهنة إلى ما لا نهاية، ونظرا لأن التضخم يمكن أن يتغذى ذاتيا على نطاق واسع فان أنصار ما يسمى بالعلاج غير الأرثوذكسي للتضخم يجادلون بأن الرقابة على الأسعار وعلى الأجور بصورة (hétérodoxe) مؤقتة تعتبر ذات أهمية كبرى، ولو أن ذلك يشوه الأسعار النسبية إلا أنّه يحد من القصور الذاتي للتضخم، بما يساعد الاقتصاد في أن ينتقل دون ألم نسبيا من تضخم عال إلى تضخم متدني".[2]

---

[1]- عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص 137.

[2]- عشماوي علي عشماوي، "برامج التكيف التي يدعمها صندوق النقد الدولي"، مجلة مصر المعاصرة، العدد 415، ص 251.

وعلى النقيض فإن أنصار العلاج الأرثوذكسي(orthodoxe) والذي يؤيده صندوق النقد الدولي والممثل في التضييق المالي والنقدي، سيكون له تكلفة تتمثل في الناتج الضائع ومعدل البطالة الأعلى، ومع ذلك فان أنصار العلاج الأرثوذكسي لا يسمحون للحكومات بأن تتجاهل الإصلاح المالي، فأوجه الرقابة على الأسعار بمفردها لا تكبت التضخم بل لابد أن يصاحبها خفض النفقات العامة للدولة.

إن أنصار العلاج الأرثوذكسي يعتمدون على أفكار المدرسة الهيكلية التي تقدم تفسيرا مغايرا لأفكار المدرسة النقدية بخصوص تشخيص وعلاج الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية.

فاختلال التوازنات الداخلية (التضخم)والتوازنات الخارجية (اختلال ميزان المدفوعات) غير ناجمة عن وجود فائض في الطلب أو زيادة المعروض النقدي وبالتالي فإن سياسات جانب الطلب لن يكون لها أثرا ايجابيا بل ستؤثر على زيادة العرض من خلال تأثيرها السلبي على الإنتاج والاستثمار وما ينتج عن ذلك من ارتفاع في التكاليف الاجتماعية، ومن هنا ينادون بالتدخل النشط للدولة لإزالة هذه الاختلالات.

ويميز رمزي زكي بين المعنى الذي يحمله مصطلح الاستقرار الاقتصادي بالنسبة للبلدان الرأسمالية المتقدمة، وبين المعنى الذي يحمله هذا المصطلح في حالة البلدان المتخلفة.

ينصرف مصطلح الاستقرار الاقتصادي في عرف كثير من الاقتصاديين بالدول الرأسمالية إلى تحقيق ثلاث أمور هامة وهي :التشغيل الكامل، استقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات، وهذه الأمور أصبحت تعرف باسم " مثلث أهداف السياسية الاقتصادية ذو الزوايا الذهبية".[1]

2-أنواع برامج الإصلاح الاقتصادي:

إن صندوق النقد الدولي يستمد من تصميم سياسات الإصلاح الاقتصادي في فلسفة المرجعية إلى آراء وأفكار النظرية الاقتصادية التقليدية الجديدة النبو كلاسيكية وتسعى هذه

[1]– رمزي زكي، "تقييم الأداء برنامج التثبيت الاقتصادي الذي عقدته مصر مع صندوق النقد الدولي (77–81) حصاد التجربة وإحتمالات المستقبل"، المؤتمر العالمي السنوي السابع للإقتصاديين المصريين، القاهرة، 1982، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ص 323.

الإجراءات إلى سيادة التوازن الاقتصادي العام في إطار استحداث وتسريع معدلات النمو الاقتصادي وتوزعت متضمنات الإصلاح الاقتصادي بين صندوق النقد والبنك الدوليان في إطار المهام الوظيفة لكل منها.

2-1) التثبيت الاقتصادي: [1]

فيما يتعلق ببرنامج التثبيت الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي – وهو برنامج قصير الأجل – فمن المعلوم أنه يصاغ في ضوء رؤية نيوكلاسيكية تري أن الاختلال الخارجي (عجز ميزان المدفوعات) يعكس، في التحليل الأخير، وجود فائض طلب يفوق حجم الموارد الذاتية المتاحة، الأمر الذي يدفع البلد إلى الاستدانة وزيادة أعباء الديون الخارجية .وإنه لتلافي مشكلات الاختلال الخارجي ومتاعب الديون الخارجية يتطلب الأمر كبح نمو الطلب المحلي للوصول إلى وضع مستقر، قابل للاستمرار، يكون البلد قادرًا فيه على تغطية العجز في الحساب الجاري بتدفقات رأسمالية طوعية، تتوافق مع قدرة البلد على خدمة ديونه الخارجية .من هنا فالانكماش هو جوهر البرنامج، والهدف هو زيادة قدرة البلد على الوفاء بالتزامات ديونه الخارجية .

ونظرا لأن تشخيص الصندوق للمشكلة يتمثل في وجود فائض الطلب، ولما كان هذا الفائض يترافق مع وجود فجوة في الموارد المحلية " زيادة معدل الاستثمار عن معدل الادخار المحلي" وبوجود عجز في الموازنة العامة للدولة وبارتفاع معدل التضخم، وهي أمور ذات صلة بالاختلال الخارجي، فإن منهج الصندوق يتمحور حول ما يسمي بإدارة الطلب الذي يهدف إلى خفض معدل نمو الطلب المحلي عن طريق: [2]

1- خفض فجوة الموارد المحلية.

2- تخفيض نسبة عجز الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

3- امتصاص السيولة المحلية لتخفيض معدل التضخم.

4- تخفيض القيمة الخارجية للعملة.

---

[1]– عبد المجيد راشد، سياسة التثبيت والتكييف الهيكلي، مجلة الركت الأخضر، الكويت، 2008، ص 11.

[2]– عبد المجيد راشد، المرجع السابق، ص 12.

فبرنامج التثبيت يستهدف لاستعادة التوازن الكلي للاقتصاد من خلال مجموعة من الإجراءات هي تصحيح العجز في الموازنة العامة للدولة وتحرير سعر الفائدة وتوحيد سعر الصرف .وفي ضوء هذه الرؤية، فإن حزمة السياسات النقدية والمالية التي انبثقت عن برنامج التثبيت مع الصندوق تمخضت في حالة الجزائر ، كما في غيرها من البلاد النامية، عن زيادة محسوسة في أسعار الفائدة المدينة والدائنة، ووضع سقوف ائتمانية لا يتجاوزها الجهاز المصرفي، وخفض القيمة الخارجية للعملة المحلية مع تحرير التعامل في سوق الصرف الأجنبي والعمل مع خفض عجز الموازنة العامة للدولة من خلال زيادة الموارد السيادية (زيادة الضرائب، وارتفاع أسعار الطاقة، وزيادة رسوم الخدمات العامة، وارتفاع أسعار منتجات القطاع العام) وخفض معدل نمو الإنفاق الحكومي (عن طريق تقليل الدعم إلى أدني الحدود، وخفض التوظف الحكومي، والضغط على الإنفاق العام الاستثماري).

فبالنسبة للسياسة النقدية والمالية ، فعندما يزيد معدل الادخار المحلي يزيد عادة معدل تكوين رأس المال (إذا لم يكن هناك هروب لرأس المال للخارج) ومن ثم يرتفع معدل نمو الناتج المحلي.

وقد أفترض الصندوق، أن زيادة أسعار الفائدة، فضلا عن السياسات الأخرى المؤدية لإعادة توزيع الدخل لصالح القطاع الخاص، سوف تؤدي إلى زيادة معدل الادخار المحلي وعلى نحو يقلل من فجوة الموارد المحلية، ومن ثم خفض معدلات الاستدانة الخارجية .كذلك فإن التوجه العام لبرنامج التثبيت ينطلق من المفهوم الليبرالي الذي يراهن على الدور القائد الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في الإسراع بعملية النمو وقيادة عمليات التصنيع والتحديث كبديل أكفأ من القطاع العام وهو دور يعتمد، في إطاره النظري، على منطق المنافسة والسوق، واعتبارات الربح الضيقة، مع تراجع واضح لدور التخطيط وتدخل الدولة في آليات العرض والطلب، وفي سياق التمهيد لقبول هذا البرنامج، صدرت بالدول عدة قوانين وإجراءات تتعلق بتشجيع الاستثمار الخاص، مثل الإعفاءات الضريبية لأرباح مشروعات الاستثمار الجديدة (لمدة معينة) وتقرير مزايا جمركية، وتسهيل إجراءات تكوين المشروعات، وتطبيق مجموعة من التيسيرات النقدية التي أباحت لرجال الصناعة استيراد ما يلزمهم من مواد خام ووسيطة وإنتاجية

لمشروعاتهم، وإلغاء الرقابة على الأسعار وترك آليات العرض والطلب لتلعب دورها بشكل طليق. [1]

ويعتبر سعر الصرف هو أهم أداة لإصلاح الاقتصاد الكلي ويؤثر تخفيض سعر العملة (بما في ذلك توحيد سعر الصرف وإلغاء ضوابط الصرف)على علاقات العرض والطلب الأساسية داخل الاقتصاد القومي .ويلعب صندوق النقد الدولي دورًا سياسيًا رئيسياً في قرارات تخفيض سعر العملات، وينظم سعر الصرف الأسعار الحقيقية التي تدفع للمنتجين المباشرين فضلاً عن القيمة الحقيقية للأجور ، ودائمًا ما يقول صندوق النقد الدولي إن سعر الصرف " مبالغ فيه" ، وغالبًا ما يطلب تخفيض سعر العملة (كشرط مسبق) قبل المفاوضات حول قرض التكييف الهيكلي .ويفرض صندوق النقد الدولي توحيد سعر الصرف في سياق أحكام المادة الثامنة من مواد اتفاقية الصندوق، وتمنع البلدان التي تقبل المادة الثامنة من إتباع أساليب تعدد أسعار الصرف أو ضوابط الصرف الأجنبي دون موافقة صندوق النقد الدولي، وقد قبل سبعة وثمانون بلدًا من أعضاء الصندوق أحكام المادة الثامنة .ومن الأدوات التي يتم استخدامها في هذا السبيل "البنك المركزي" ، وتستهدف المؤسسات الدولية في ذلك الوصول إلى ما يسمي "استقلال البنك المركزي عن السلطة السياسية" ، باعتباره علاجًا لميل الحكومات إلى التضخم، ويعني هذا في الممارسة أن صندوق النقد الدولي وليس الحكومة هو الذي يتحكم في خلق النقود .

وبعبارة أخري تمنع الاتفاقات الموقعة بين الحكومة وصندوق النقد الدولي تمويل البنك المركزي للمصروفات الحكومية وتقديم الائتمان عن طريق خلق النقود .ومن الشروط الهامة الأخرى التي يضعها صندوق النقد الدولي " استقلال البنك المركزي كذلك عن البرلمان" ، أي أنه حالما يعين كبار المسئولين عن البنك المركزي فإنهم ليسوا مسئولين أمام الحكومة ولا أمام البرلمان، ويتزايد ولاؤهم للمؤسسات المالية الدولية، وكبار المسئولين في البنك المركزي – في كثير من البلدان النامية – هم من العاملين السابقين في المؤسسات الدولية وبنوك التنمية الإقليمية وفضلا عن ذلك يتلقي مسؤلو البنك المركزي " راتبًا إضافيًا " بالعملة الصعبة تمويله المصادر الثنائية ومتعددة الأطراف.

[1]– عبد المجيد راشد، المرجع السابق، ص 13.

وعلى أية حال، فإن برنامج التثبيت الاقتصادي الذي يتعين على البلد المدين أن ينفذه تحت رقابة وإشراف صندوق النقد الدولي، يحتوي على مجموعة من السياسات النقدية والمالية التي تستهدف القضاء على التضخم الذي يؤثر على ميزان المدفوعات، وبالتالي على الميل للاستدانة، وتحقيق هذا الهدف يقاس في رأي الصندوق بما تحققه البلد من خفض في العجز بالموازنة العامة للدولة، ومن زيادة في الاحتياطات النقدية ومن فائض في ميزان المدفوعات، حتى ولو تم ذلك علىinternational Resource حساب وقف التنمية وزيادة معدل البطالة وزيادة تدهور مستوي معيشة المواطنين، فنقطة الارتكاز الأساسية في برنامج التثبيت هي خفض الطلب الكلي، ولهذا فإنه ذي طابع انكماشي .ومن ناحية أخرى يستهدف برنامج التثبيت الاقتصادي تخفيض نسبة عجز الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن المعلوم أن خطورة استمرار هذا العجز، هو أنه يؤدي – عبر وسائل تمويله – إما إلى زيادة التضخم المحلي (أذونات الخزينة، وزيادة الائتمان المصرفي للحكومة) وإما إلى زيادة المديونية الخارجية حينما تتم تغطيته، أو جزء منه، من خلال القروض الخارجية.

ويستهدف برنامج التثبيت الاقتصادي خفض العجز بالموازنة العامة من خلال الحركة على محورين أساسيين.

الأول :العمل على زيادة الموارد العامة.

الثاني :خفض معدلات نمو الإنفاق العام.

أما عن المحور الأول، فتتمثل سياسات زيادة الموارد العامة في زيادة الضرائب غير المباشرة، وزيادة أسعار الطاقة والرسوم المقررة علي الخدمات العامة، ورفع أسعار منتجات القطاع العام.

أما المحور الثاني، فتتمثل سياسات خفض معدلات نمو الإنفاق العام في خفض الشديد في الدعم السلعي لضروريات الحياة من السلع الأساسية والخدمات، وتجميد التوظيف في الإدارات الحكومية، وفي مشروعات القطاع العام، وخفض الإنفاق الاستثماري الحكومي.

كذلك فإن أذون الخزانة، تأتي ضمن شروط صندوق النقد الدولي لامتناع الحكومة عن طبع المزيد منها والحد من الائتمان المصرفي المسموح لها، وأن ما يتبقى من عجز، بعد زيادة الإيرادات العامة وخفض المصروفات العامة، يجب أن يمول من خلال طرح هذه الأذون في

السوق النقدي المحلي .كذلك يستهدف برنامج التثبيت الاقتصادي امتصاص السيولة المحلية لتخفيض معدل التضخم، أي خفض المعدل الذي ينمو به المستوي العام للأسعار سنويا، وأداة هذا البرنامج في ذلك هي انتهاج سياسة انكماشية صارمة تقوم على التحكم في نمو عرض النقود (عن طريق زيادة أسعار الفائدة وسياسة السقوف الائتمانية). [1]

2-2-التصحيح الهيكلي:

إن القضاء على مختلف الإختلالات و التشوهات التي تشوب الاقتصاد الوطني والتغّلب على ظاهرة الركود الاقتصادي وتعطيل جهاز الكبح و إيجاد ديناميكية جديدة من أجل تحويل البنية التحتية للاقتصاد وإعادة هيكلته من أجل الإدماج في الاقتصاد العالمي والقيام بإعادة التنظيم الاقتصادي وإيجاد التوازن بواسطة مجموعة من الإجراءات الهيكلية والتنظيمية في ضوء ميكانيزمات اقتصاد السوق وتدني دور الدولة في الشأن الاقتصادي، كل هذه الإجراءات تعد من برنامج سياسة التعديل الهيكلي.

إن أزمة النظام الرأسمالي في السبعينات والجدل الفكري الذي أنتهجه حول أسبابها وتفسير ظواهرها بما فيها التضخم والركود أفرز تيارًا فكريا جديدا في المنظومة الرأسمالية وهو ما يطلق عليه التيار النقدي وعلى رأسه الاقتصادي " لميتون فريد مان " وهو تيار يندرج ضمن مدرسة النيوكلاسيكية ويحمل المبادئ العامة للنظام الرأسمالي من حيث الحرية الاقتصادية وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي واعتمادا على ما يسمى اقتصاديات العرض وإعطاء أهمية كبيرة للنقود في تغيير وعلاج التضخم.

إن الأزمة الرأسمالية في السبعينات هيأت الجو إلى العودة إلى المفهوم الكلاسيكي في ثوب جديد عن طريق أقطاب التيار النقدي أو ما يعرف بمدرسة شيكاغو وقد اعتمدت هذه المدرسة على النظريات الكمية للنقود[2]، مع بعض التعديلات والتطورات الجديدة، بحيث يفسر أقطاب هذه النظرية الارتفاع العام لمستوى الأسعار بنمو كمية النقود وبأ ن الإفراط في عرض النقود لا يرتبط بالعلاقة بين كمية النقود وعرض السلع والخدمات كما هو الحال بالنسبة للنظرية

[1]– عبد المجيد راشد، المرجع السابق، ص 14.

[2] – Hocine Benissad, Algerie restoucturation et reformes économiques (1979–1993), OPU, 1994, pp 13–14.

الكلاسيكية وإنّما يرتبط أيضا مباشرة في زيادة متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي من كمية النقود .

هذا ما جعل التيار النقدي يطرح وصفة من الإجراءات من أجل مواجهة التضخم وذلك ضمن سياسة تقشفية صارمة ومنها:

- الاهتمام بسعر الفائدة من اجل أن يلعب دوره في تحريك آليات السوق وذلك بتطبيق سياسة نقدية فعالة.

- تحمل الآثار عن هذه السياسة حّتى يتم التوقف من موجة التضخم ويستقر النمو الاقتصادي وبالتالي الإنعاش العام في أوجه الاقتصاد.

- اللّجوء إلى التوازنات العامة وذلك للحد من تقلّص وترشيد الإنفاق الحكومي العام والحد من مختلف القروض الموجهة إلى الإنتاج، وفي حالة اكتمال التوازن على هذه الدول التغير من هذه السياسة النقدية.

- فتح أبواب للاستثمار الخاص وتحفيزه وبالتالي استرجاع النمو وذلك عن طريق الحد من تدخل الدولة وإدارتها للاقتصاد والعودة إلى الوظيفة التقليدية لها.

ويستند خبراء البنك الدولي في تفسير برامج التعديل الهيكلي إلى مفاهيم النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية والأخذ بعين الاعتبار المدة الزمنية إما المتوسطة أو الطويلة وتعني البرامج المذكورة بجوانب العرض التي تؤكّد ضرورة استخدام الموارد المحدودة والقابلة للاستثمار بصورة كفوءة من خلال انتقاء فرص الاستثمار التي تتمّتع بارتفاع معدل عائدها. [1]

[1]– سالم توفيق النجفي، سياسات التنمية الإقتصادية والتكييف الهيكلي وأزمة التكامل الاقتصادي العربي، ص 21.

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية قبل الإصلاح الهيكلي 1995

بدأت فكرة التحول الاقتصادي الكبير الذي بدأت تعرفه الجزائر منذ أكثر من عشرية وهو دخولها إلى النظام الاقتصادي المفتوح غير أن هذا التوجه الجديد انبثقت عنه عدة إصلاحات أهمها ما سنتناوله في هذا المبحث .

المطلب الأول: إصلاح النظام المصرفي في الجزائر

1) ظروف ظهور القانون 10/90

صدر هذا القانون بعد التعديل الدستوري لسنة 1989 والإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها إبتداءا من 12 يناير 1988، وهذا القانون قد أرسى القواعد التنظيمية والتسييرية للبنوك والمؤسسات المالية للدولة، وقد ارتبطت قواعده ارتباطا وثيقا لسابقه، غير أنها كانت أكثر تحكما ووضوحا[1]، وتزامن صدور القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 1990/04/14 وفترة حكومة السيد " مولود حمروش"، التي تواجدت في ظرف صعب من حيث:

- تجربة الديمقراطية لم يمر عليها سنة واحدة.
- تدهور حاد في أسعار المحروقات على الصعيد الدولي.
- تزايد عبء المديونية ، وخدمة الدين.

فإنصب اهتمام برنامج هذه الحكومة على:

- ✓ الاهتمام بالمشاكل الاجتماعية، من خلال تطوير علاقات العمل والحماية الاجتماعية، مع إصلاح المنظومة التربوية والتكوين والصحة.
- ✓ تقنين طرق ووسائل التطهير المالي والتجاري من أجل القضاء على التضخم، وتحقيق العدالة من خلال توزيع كلفة التقشف ن وتنشيط الإديخار المعطل، وكذلك رؤوس الأموال المضاربة من أجل الانطلاق الحقيقية للنشاط الاقتصادي.
- ✓ إرساء الإطار القانوني بصلة بالإصلاحات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية من أجل مواكبة الأهداف المسطرة.

[1] – محفوظ لعشب، القانون المصرفي، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2003، ص 25.

عموما برنامج هذه الحكومة الغلبة عليه الطابع النقدوي، وذلك لكونه حصر الأزمة في المجال النقدي، وسطر لذلك الطرق الواجب إتباعها، والتي لا تتعدى نطاق السياسة النقدية التي تشخصها جملة من القوانين والتعليمات، وتنظيمات المتعلقة بتثمين نشاط ووظائف بنك الجزائر، أبرزها إصدار القانون 10/90 الذي تضمن المبادئ التالية:

- إرجاع لوحدة النقد " الدينار " وظائفها التقليدية، المواد 1-10.
- استقلال البنك المركزي وتناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد، المواد 11-18.
- إعادة للبنوك، والمؤسسات المالية ووظائفها التقليدية، والعمل في ظروف المخاطرة أي إعطاء الصيغة التجارية للبنوك.
- توفير وسائل عديدة لضبط الاقتصادي.
- وضع هيئة في هرم المنظومة المصرفية، يطلق عليها إسم "مجلس النقد والقرض" والتي تتمتع بصلاحيات واسعة، في ما يخص إدارة السياسة النقدية.

ما يقضي إليه القانون هو تحرير الاقتصاد الجزائري، بتحضير مؤسساته للدخول في مرحلة التمويل المواد للمردودية، فهو قانون يطمح إلى المساهمة في تطهير المؤسسات والبنوك، وإعطاء مكانة هامة لسياسة النقدية في ضبط الاقتصادي كمهمة مناطة بها. كما أنه يسعى إلى تنظيم انتقال رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج، مما يتيح للجزائر فرصة دخول استثمارات أجنبية، كما أتاح القانون إمكانية إقامة فروع للبنوك أو المؤسسات الأجنبية وكل هذه البنود التي استعرضها القانون 10/90 ويقتضيها التعاقد الذي أبرمته هذه الحكومة من صندوق النقد الدولي المتمثل في عقد تثبيت " stand by. Agreement" في 1989/05/31 بمبلغ 155,7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة والمرفق بتسهيلات التمويل التعويضي بمبلغ 315 مليون دولار وكذا مساعدة الإصلاحات الاقتصادية المقدمة من طرف البنك الدولي بمبلغ 300 مليون دولار. [1]

[1] - Ahcéne lounis, la politique monetaire dans la cadre d'une transion vers une economie de marche, cas de Algérie, (Alger, I-S. ECO, Magistre, Non public, 1995), P: 89.

2) إعادة تنظيم هيكل النظام المصرفي على ضوء قانون النقد والقرض.

2-1 هيكل النظام البنكي:

لقد وضع قانون النقد والقرض آليات جديدة للتمويل ووضع هيكل جديد للنظام المصرفي يعتمد على مستويين: بنك مركزي يعد ملجأ الأخير وللإقراض وقطاع آخر من البنوك يتكفل بالنشاط المصرفي التقليدي كجمع المدخرات ومنح الائتمان.

أ- البنك المركزي: تعرف المادة 11 من قانون نقد والقرض "10/90" البنك المركزي بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد أصبح منذ صدور القانون يتعامل مع غيره بإسم "بنك الجزائر".

ب- البنوك: أعتبر قانون النقد والقرض بمادته 114 البنوك بأنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والأساسية إجراء العمليات الموضحة في المواد 110 إلى 113 من هذا القانون، بحيث تتضمن هذه المواد وصف الأعمال التي كلفت البنوك بها.[1]

ج- المؤسسات المالية: تعرف المادة 115 من قانون النقد والقرض بأن المؤسسات المالية هي: "أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال مصرفية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور".

د- الفروع الأجنبية: أتاح القانون " 10/90 " إنشاء فروع للبنوك ومؤسسات مالية أجنبية ويعود منح التراخيص المجلس النقد والقرض الذي يقرر المنح أو الرفض وفق ما جاء في المادة 127 من القانون.[2]

2-2- على مستوى هيكل بنك الجزائر:

توضح لنا دراسة هيكل البنك المركزي صاحب السلطة النقدية الحقيقية في الجزائر في ظل قانون النقد والقرض، كما توضح لنا الهياكل التي تتولى الإشراف على السياسة النقدية وتنفيذها.

---

[1]- بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائر و آثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص ص 45-46.

[2]- بطاهر علي، نفس المرجع، ص 47.

أ– المحافظ ونوابه: يقوم المحافظ بإدارة وتسيير ومراقبة البنك ويعاونه في ذلك ثلاث نواب، ويعين هذا المحافظ ونوابه بمرسوم يصدر عن رئيس الجمهورية. [1]

ب: مجلس النقد والقرض : يتكون مجلس النقد والقرض من المحافظ رئيسا ونوابه الثلاثة كأعضاء وثلاثة موظفين سامين معينين بموجب مرسوم من رئيس الحكومة، ويتم تعيين ثلاثة مستخلفين ليحلوا محل الموظفين المذكرين عند الاقتضاء. [2]

المطلب الثاني : الخوصصة في الجزائر

1) مفهوم الخوصصة وبرنامجها في الجزائر

الخوصصة هي التفويض لصالح القطاع الخاص أو "التخصيص" أو "الخاصة" أو "الأهلنة" أو "الخصخصة" أو "التقزيم".[3]

في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي، أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبرى لتحسين المناخ الإستثماري، وتبنت مسار الخوصصة كإحدى الوسائل لتحقيق هذا الهدف، وقد صدر قانون 1995 حيث حدد أهداف ووسائل برنامج الخوصصة ومسؤوليات الشركات القابضة التي ستتولي مهمة تهيئة المؤسسات العمومية لعملية الخوصصة، حيث تم تصنيفها إلى ثلاثة فئات هي مؤسسات قادرة على الاستمرار، مؤسسات يمكن مساعدتها على الاستمرار ومؤسسات تواجه صعوبات، لقد أعلنت الحكومة عن نيتها في خوصصة نحو 41 مؤسسة من بينها 38 مؤسسة متوسطة وصغيرة وقادرة على الاستمرار، كما تم خوصصة 61 مؤسسة من الفئة الثانية من بينها 26 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ، وتصفية مؤسسات الفئة الثالثة مع ضمان حقوق العاملين فيها، تمت في سنة 1996 تصفية نحو 41 مؤسسة عمومية معظمها في قطاعات البناء والنسيج والصناعات التمويلية، كما تم إغلاق حوالي 60 وحدة إنتاجية غير قادرة على الاستمرار ضمن المؤسسات العمومية القائمة، إلى أن وتيرة الخوصصة تراجعت في فترة ما بين 1996 إلى 2001. [4]

---

[1]– بطاهر علي، مرجع سابق، ص 51.

[2]– بطاهر علي، نفس المرجع، ص 52.

[3]– ضياء مجيد الموسوي، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص 29.

[4]– عبد الحميد برحومة، الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988 وآثارها على الفضاء الاقتصادي والاجتماعي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المسيلة، العدد 06، 2006، ص 123.

2) مبررات الخوصصة في الجزائر

إن تبني الجزائر لسياسة الخوصصة يمثل في رأينا خطوة هامة في طريق التصحيح والتعديل الهيكلي للإقتصاد الوطني ، ويمثل قرارا حاسما في وضع حد لمميزات السابقة التي اتسمت بتدخل الدولة في كل الأنشطة وإحكام رقابتها على الجهاز الإنتاجي، فتبني هذه السياسة يعني في الواقع الشروع في تحولات اقتصادية كبيرة تسعى الدولة في تحقيقها وعليها أن تضمن نجاحها.

جاءت فكرة الخوصصة في الجزائر بعد فشل الذي يميز قطاعها العام، وعجزه عن الوصول إلى للمردودية وتحقيق فائض، واعتماده الكلي على خزينة الدولة في تمويله، وقد سعت الجزائر إلى الخروج من هذه الدائرة المغلقة بتطبيقها السياسات مختلفة كسياسة إعادة الهيكلة العضوية والمالية وسياسة الاستقلالية في بداية التسعينات، التي شكلت في كل مرة محاولة الأجهزة المركزية التنازل عن جزء من سلطتها المفروضة على مؤسسات القطاع العام لصالح الأجهزة الإدارية المشرفة على أنشطتها باحث عن الفعالية، لكن الفشل كان حليف تلك السياسات لأسباب عديدة لا مجال لذكرها، وهي الوضعية التي حتمت على الدولة مرة أخرى الشروع في تطبيق سياسة جديد ميزت الفترة الواقعة بين " 1993 وسنة 1995 " بإنشائها للشركات القابضة، واعتمادها على التمويل والمراقبة، وقد تبنت الدولة هذا التوجه بصدور الأمر رقم 95-22 بتاريخ 26 أوت 1995، ليليه صدور الأمر رقم 25/95 بتاريخ 25 سبتمبر 1995، وهو القانون الذي كرس فكرة خوصصة القطاع العام الجزائري ليكتمل بقوانين أخري، وقد تبنت الجزائر هذا التوجه ليس من قبيل الصدفة وإنما خيارا وحيدا أمام الدولة في انتقالها إلى أسلوب اقتصاد السوق.

جاءت فكرة خوصصة القطاع العام الجزائري بعد الفشل الذريع المسجل على الصعيد الاقتصادي، والذي تشهد عنه الأزمة الاقتصادية والمالية الخانقة التي تتخبط فيها الدولة بالإضافة إلى الأزمة الاجتماعية والسياسة التي لم تجد بعد خلالها، وتفرض على الدولة توجهات عادة ما تكون متناقضة مع الأهداف المسطرة، ذات النتائج سجلت على صعيد الكثير من الاقتصاديات العالمية التي سارت في نهج الاشتراكية وما حملته من شعارات

ومبادئ تقترب من المثالية الاجتماعية وتبتعد عن الفعالية الاقتصادية، الأمر الذي تسبب في هدر موارد مالية طائلة كان من الأجدر استغلالها أمثل استغلال في برامج اقتصادية هادفة تتلائم مع واقعنا الاجتماعي والسياسي والثقافي بما يصل بالاقتصاد إلى حالة من التوازن والاستقرار، فواقع الاقتصاد الجزائري والحالة التي آلا إليها يمكن أن تعكسها بوضوح أرقام وبيانات الجدول الموالي :

الجدول رقم (1-1): تطور إنتاج القطاع الصناعي في الجزائر في الفترة مابين "1991-2001"

السنة	النسبة
1991	-7,0%
1992	%5,2-
1993	%5,1-
1994	%5,8-
1995	%5,0-
1996	%6,8-
1997	-7,2%
1998	+5,2%
1999	%5,1-
2000	%3,2-
2001	%6,0-

Source: conseil national économique et social, rapport sur la conjoncture économique et social, 1991-2001, p 125.

تعكس أرقام الجدول السابق بوضوح الوضعية المتدهورة لمؤسسات القطاع العام، التي ظلت تمارس أنشطتها الاقتصادية بعيدة عن الكفاءة الإنتاجية، فقد سجل ناتج هذا القطاع تطورا سلبيا خلال الفترة الممتدة بين"1991و 2001"، أي خلال عشرية كاملة يفترض فيها دخول مؤسسات القطاع العام مرحلة الاستقلالية، وخضوعها للعديد من الإجراءات التي هدفت إلى إعطائها هامشا من الحرية لكن دون جدوى، فسجل القطاع الصناعي أسوأ نتيجة له خلال سنة1994بإنخفاض قدر بنسبة 8.5 % مقارنة بسنة1993، وسجل أفضل نتيجة تمثل النقطة الإيجابية الوحيدة المسجلة خلال هذه العشرية سنة 1998 بنسبة نمو إيجابية قدرت بـ5,2 % مقارنة بتلك المسجلة في سنة 1997.

إن الفشل المسجل على صعيد الاقتصاد الجزائري والذي دفعها إلى تبني سياسة الخوصصة يعود حسب رئينا إلى نهج الجزائر في التنمية الذي لم يتوافق مع واقعها الاقتصادي والسياسي، والاجتماعي والثقافي بالشكل الذي عرقل تلك السياسات في الوصول إلى تحقيق نتائج إيجابية هذا من جهة، ومن جهة ثانية مارست الأجهزة الإدارية المشرفة على إدارة تلك المؤسسات ومتخذي القرار فيها مهامهم تابعين في ذلك للجهات الوصية مما أفقدهم الحافز عن العمل وروح المبادرة والتطوير، مما أنعكس بالسلب عن كفاءة الجهاز الإنتاجي في الجزائر وبقي تابعا في جانبه المالي لدعم الدولة إلى الحد الذي أصبحت فيه المشروعات الاستثمارية العامة من حيث عددها وحجمها تفوق قدرة الدولة على الإشراف والإدارة وإحكام الرقابة. [1]

3) آثار الخوصصة

هناك آثار إيجابية وأخرى سلبية

3-1- الآثار الإيجابية :

3-1-1- فوائد وحدوية الاقتصاد:

- إن الخوصصة يمكنها أن توفر رؤوس أموال جديدة بواسطة بيع الأسهم بالنقد المحلي أو بالعملة الصعبة.
- التخفيض من قيمة الإنتاج وتحسين الفعالية عن طريق لامركزية القرارات موازاة مع عدم البيروقراطية وعدم الاحتكار في كل المجالات.
- تجديد الإدارة التي هي جامدة في بديهيات الماضي وذلك بمؤهلات جديدة لمسؤولي التسيير تخص الكمية والنوعية للمنتجات التي تصنع الأسعار والمطبقة حسب المواصفات الدولية.
- جلب رؤوس الأموال جديدة بإدارة جديدة مرفوقة بتكوين دائم وعام بتقنيات جديدة محركة للمؤسسات التي هي في طريقها للخوصصة.

[1]- حسان خبابة، الخوصصة في الجزائر -مبرراتها وعوائقها-، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، العدد 06، 2006، ص ص 132-134.

3-1-2- فوائد على مستوى الاقتصاد الكلي:

- تعزيز المنافسة وذلك بوضع إصلاحات منظمة من طرف الدولة المنظمة التي يمكنها التدخل في مجالات غير تنافسية، ولكي تستقر أو تساعد قطاعات ذات فائدة موازية وتدخل ضمن منافسة دولية.
- إن استقرار الميزانية، ارتفاع النفقات العامة هي مصادر توترات التضخمية التي تمنع استقرار الاقتصاد وتبطئ الإصلاحات، في حين أن تقنيات التمويل مثل : SWAP (تبادل الديون المشكوك فيها) تسهل من تخفيض المديونية الخارجية تحت غطاء أن هذه المبالغ التي توضع في الخزينة العامة وهذا سينشر الحصة المالية المحلية ولكن إعادة استثمارها في المؤسسة نفسها.
- إن الخوصصة تشجع نمو رؤوس الأموال خاصة التأمينات، صناديق التقاعد، البنوك إن تجربة الشيلي فيها يخص الحماية الاجتماعية تعتبر كطعم لسوق رؤوس الأموال وذلك لضعف الوساطة المالية، وتلعب الدولة دور شبكة الحماية وتلح على الإصلاح.
- إن للخوصصة تأثير إيجابي على المستهلك الذي سيكون إنتاجه بسعر منخفض ونوعية جيدة، حيث أن المبيعات الخوصصة تشجع وضع شبكة الحماية الاجتماعية مخففة من تأثيرات المؤلمة ذات المدى القصير للإصلاحات التنظيمية، خاصة أنها تدفع إلى التطور أي مناصب شغل قادرة التي تمثل حماية اجتماعية أكثر فعالية. [1]

3-2 الآثار السلبية:

- يرى فيها البعض بأنها تكريس لسياسة التبعية ... أو بعبارة آخري ما هي إلا سياسة لتطبيق رأسمالية المتوحشة والتي تظهر جليا في انخفاض القدرة الشرائية للمواطن وتسريح العمال، وانخفاض قيمة العملة الوطنية وازدياد الهوة بين طبقات الاجتماعية ورهن اقتصاد البلاد للشركات والبنوك الرأسمالية الدولية وانعكاس هذه التكنولوجيا على الإنسان والبيئة...

[1]- مكي دراجي، عبير شابي، الخوصصة القاعدة الأهم لإقتصاد السوق (دراسة حالة الجزائر)، مجلة البحوث والدراسات، العدد الثالث، جامعة واد سوف، جوان 2006، ص ص 288-289.

- ومن الناحية الإمبريقية فإن الواقع الاجتماعي والاقتصادية رغم أن التجربة لم تنتهي بعد تثبت أن هناك تدمر كبير في الأوساط الاجتماعية، وخاصة منها العمالية التي ترى بان الاقتصاد السليم والعملي هو ذلك الذي يأخذ في اعتباره الرفاه الاجتماعي وتوزيع الدخل، وتطبيق العدالة الاجتماعية ...
- عن عملية الخوصصة تأتي في إطار عملية تحول شامل شرعت فيها الجزائر منذ بداية التسعينات، والتي ستؤدي لا محالة إلى تسريح ما يفوق عن ستة مائة ألف ويبقى التساؤل الجوهري كيف يمكن إقناع العمال بضرورة التحول الشامل وما يترتب عن هذا التحول من نتائج اجتماعية قاسية يصعب تحملها.
- تشير بعض التجارب الدولية في الخصخصة إلى إمكانية حصول فساد إداري واختلاسات مالية أثناء تنفيذ برامج الخصخصة . من قبل بعض المسؤولين والمنفذين وأعضاء مجالس الإدارات في الشركات الحكومية المؤقتة التي ستؤول ملكيتها للقطاع الخاص، نظرا للحجم الهائل من الأسهم والأموال والممتلكات التي سيتم تداولها. [1]

المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية وفق اتفاقيات الاستعداد الائتماني

تزامنت هذه الإصلاحات بدخول صندوق النقد الدولي كشريك في دعمها، وذلك بالنظر إلى الشرطية التي يمليها مقابل تقديمه للقرض الموجه لتصحيح الإختلالات التي تعاني منها الاقتصاد الجزائري.[2]

1) اتفاق الاستعداد الائتماني الأول:

وافق الصندوق النقد الدولي في إطار اتفاق التثبيت 30 ماي 1989 على تقديم 155,7 مليون وحدة سحب خاصة . كما استفادة الجزائر من تسهيل تمويل تعويضي بقيمة 315,2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة نظرا لانخفاض قيمة أسعار البترول وارتفاع أسعار الحبوب سنة 1988.[3]

---

[1]– مكي دراجي، عبير شابي، نفس المرجع، ص 290.

[2]– حميد بوزيد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992–2004)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 127.

[3]– عبد القادر لحول، أثر السياسة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة "1990–2006"، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير، جامعة سعيدة، الجزائر، ص 17.

كان محتوى الاتفاق –اتفاق التثبيت– يشترط على الجزائر مقابل تقديم الدعم ما يلي:

- إتباع سياسة نقدية أكثر حذرا وتقيدا.
- تقليص العجز الميزاني.
- تعديل سعر الصرف.
- إزالة التنظيم الإداري للأسعار.

تنفيذا للاتفاق عمدت الجزائر إلى إصدار القانون 12/89، والمتعلق بالأسعار وذلك شهرين فقط بعد توقيع على الاتفاق.

كما تم إصدار القانون 10/90 والمتعلق بالنقد والقرض، لإحداث تحولات في الجهاز المصرفي أيضا قيام المؤسسات العمومية بعملية التطهير المالي لمؤسسات القطاع العام، هاته الأخيرة، تهدف حسب خبراء الصندوق إلى توفير ميكانيزمات داخلية للمؤسسات للانتقال نحو اقتصاد السوق.

لكن استمرار تدهور الاحتياطي من العملة الصعبة سنة 1990 إلى 725 مليون دولار واستمرار عجز ميزان المدفوعات للسنة نفسها بـ: 10 مليون دولار، دفع الجزائر إلى تطبيق أحد البنود الرئيسية في برنامج صندوق النقد الدولي، وهي عملية تخفيض العملة الوطنية.

تبعا لذلك عرف قيمة الدينار خلال ثلاثة أشهر بين نهاية 1990 ومارس 1991 تخفيضا قدره 70 % من بينها 52 % دون أن تعلن السلطات عنها رسميا، لينتقل سعر الصرف الدولار من 10,476 دج إلى 17,8 دج. [1]

2) اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني (03 جوان 1991)

نظرا لعدم تحسن الوضعية الاقتصادية والمالية من خلال تطبيق الاتفاق الأول اتجهت الجزائر من جديد إلى الصندوق النقد الدولي لأنقاضها من الأزمة والاستعانة بوصفته وهذا بإبرام إتفاق ثاني معه في جوان 1991 (stand-By2).

[1]– زكريا دمدوم، الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري "1990–2000"، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص ص 15–16.

والـذي يقـدم بموجـب صـندوق النقـد الـدولي قرضـا بمقـدار 400 مليـون دولار يـتم استهلاكه على أربعة دفعات، وأبرمت أيضا في نفس الوقت اتفاقا بـع البنك العالمي تتحصل بموجبـه الجزائـر علـى قـرض بقيمـة 350 مليون دولار يخـصص لتطهيـر المـالي للمؤسـسات الاقتصادية العمومية، ويتم الاتفاق الثاني تحت شروط التالية:

- تحرير التجارة الخارجية.
- إصلاح طريقة تسيير الجهاز المالي المطبق، واستقلاليته من الخزينة تدريجيا.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية وإخضاعها للسوق الحرة.
- تحرير الأسعار بصورة كبيرة.
- إصلاح نظام الضريبي والجمركي.
- التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة.
- التقليص من تدخل الدولة.

ولتحقيق الشروط السابقة إتخذت الحكومة الجزائرية عدة إجراءات كما بينت الدراسة سابقا، منها:

- ✓ إصـدار مرسـوم فـي فيفـري 1991 لتـسهيل تحريـر التجـارة الخارجيـة وتخفـيض قيمـة الدينار في أفريل من نفس السنة .
- ✓ إصـدار قـانون النقـد والقـرض فـي أفريـل 1990 مـن اجـل اسـتقلالية البنـك المركـزي عن الخزينة العمومية وتحرير سعر الفائدة.
- ✓ البدء بالعمل بنظام الأسعار الحرة والذي مسا الكثير من السلع. [1]

3) برنامج الاستقرار الاقتصادي (أفريل 1993–أفريل 1994)

شرعت الجزائر في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي المدعم من طرف المؤسستين الدوليتين لمدة سنة، وقد اتخذت عدة إجراءات ذات طابع كلي، لتصبح الإختلالات التي عرفها الاقتصاد الوطني، منها انخفاض في سعر البترول، نقص التمويل الخارجي لانعدام الثقة لدى الشريك الأجنبي نتيجة المحنة التي مرت بها الجزائر (الإرهاب، وارتفاع

[1]– كمال عايشي، التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنميو الجديد، مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باتنة، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 8.

المديونية، وارتفاع التضخم، كل ذلك أثر عن ميزان المدفوعات، وزادت الوضعية تدهورا، إن اللجوء إلى برنامج التثبيت الاقتصادي كان يهدف إلى تحقيق التوازنات الكبرى، من خلال اتخاذ عدة إجراءات منها:

- تحرير الأسعار، وإزالة القيود على التجارة الخارجية والحد من التدعيم لمعظم السلع الأساسية.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية الدينار بنسبة 50 %، وتعديل الدينار حتى يكون قابل للتحويل إلى عملات آخري.
- إيجاد آليات وميكانترمات للانتقال إلى الاقتصاد السوق (إعادة الهيكلة واستقلالية المؤسسات، والخوصصة).
- تثبيت كتلة أجور الوظيف العمومي وضبط الإنفاق العام.
- وضع لأول مرة في الجزائر قانون الاستثمار رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05.
- اتخذت هذه الإجراءات لتثبيت الاقتصاد الوطني، وقد نجحت نسبيا وبشكل مؤقت في تحقيق التوازنات النقدية والمالية على المستوى الكلي، ومن المؤشرات الدالة على ذلك:

- انخفاض في عجز الميزانية من 8.7 % سنة 1993 إلى 4. 4 % سنة 1994
- انخفاض معدل التضخم إلى 38.5 %.
- تحسين احتياط الصرف 2,64 مليار سنة 1994.
- تم حل 88 مؤسسة عمومية، وتم إعطاء 5 مؤسسات استقلاليها من أصل 23 مؤسسة، وإنشاء الصندوق الوطني لتأمين على البطالة، وعرض 5 فنادق إلى الخوصصة.

إن تحقيق تلك النتائج من خلال تطبيق إجراءات التثبيت الاقتصادي لم يتم كما توقعت السلطات الجزائرية آنذاك، حيث كانت تطمح إلى أكثر من ذلك، فتزايد تراكم الخسائر المالية للمؤسسات العمومية أثقل ميزانية الدولة وبالتالي أثر على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية العامة، وأهم الإختلالات الناجمة عن هذه المرحلة ما يلي:

- استمرار ارتفاع الديون الخارجية، وتدهور التبادل الخارجي وعم توازن ميزان المدفوعات.

- ضعف دائم في استعمال الطاقات الإنتاجية، وضعف التكامل الصناعي وتزايد عدد السكان، الذي أدى إلى عدم التوازن بين العرض والطلب.
- تزايد حجم البطالة، وانخفاض عوائد الصادرات، والاعتماد على استيراد المواد الغذائية أكثر من 50 %.

وللعلم، أنشئت الوكالة الوطنية للاستثمار الخاص سنة 1994 من اجل تسهيل الإجراءات الإدارية والتخفيف من عراقيل والتعقيدات البيروقراطية التي عاقت المستثمرون الخواص، إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة، وقد اتخذت عدة إجراءات تحفيزية مثل تخفيف من القيود الضريبية لصالح الاستثمارات الإنتاجية، وتشجيع الترقية العقارية، وإنشاء سوق مالي. [1]

المبحث الثالث: برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر

جاءت حكومة السيد " أحمد أو يحي " التي تعد من أهم الحكومات المجسدة لهذا البرنامج والمطبقة له في منتصف التسعينات من القرن العشرين، ويمكن القول في هذا المجال أن هذا البرنامج جاء مكملا للبرنامج السالف الذكر، حيث تركزت أهدافه بالأساس على إنعاش الاقتصاد الوطني وبعث الاستقرار فيه والانتقال إلى مرحلة اقتصاد السوق بشكل رسمي وسريع[2]، وبعد انقضاء برنامج الاستقرار وخصصت السلطات الجزائرية في 30مارس 1995 إلى المدير العام لصندوق النقد الدولي، وبعرض دعم السياسات التي تنوي الجزائر تطبيقها، فإنها تطلب مساهمة مالية من الصندوق، وفي الإطار قامت السلطات الجزائرية بإبرام اتفاق في ماي 1995 مع الصندوق النقد الدولي في إطار برنامج التصحيح الهيكلي، وهذا لمدة 3 سنوات "ماي 1995، ماي 1998" في نطاق الميكاينزم الموسع للقرض.

---

[1]– بغداد كربالي، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جانفي 2005، ص ص 10-11.

[2]– بن دعيدة عبد الله، "التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية"، في سلسلة بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط-الجزائر، الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2005، ص 366.

بمقتضى هذا الاتفاق تم الحصول على مبلغ مالي يقدر بـ 1,169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS، أي ما يعادل 127.9 % من حصة الجزائر في الصندوق. [1]

المطلب الأول: الأسس النظرية لبرنامج التصحيح الهيكلي

يستند خبراء صندوق النقد الدولي في تشخيص وضعية البلدان المختلفة واقتراح وصفة لعلاج على مقاربتين أساسيتين الأولى مستندة من النظرية الكنزية وتعرف بمقاربة أو أسلوب الامتصاص إذا تؤكد أن بما لا يتناسب وإمكانيات العرض في التحليل الأخير أن الأزمة البلدان المختلفة ما هي في الحقيقة إلا أزمة إفراط في طلب الكلي.

أما المقاربة الثانية فتستند بالأساس على النظرية النقدية التي ترجع كل عجز في المبادلات الخارجية إلى إفراط في الإصدار النقدي وترتكز هذه المقاربة على فرضيتين أساسيتين:

الأولى: وتعتبر أن العرض النقدي معطى خارجي، أي مرتبط بالسلطات النقدية في حين أن الفرضية الثانية : فتعتبر أن الطلب على النقود ثابتا فالنقود لا ترتبط سوى بحجم المعاملات وبالتالي يتناسب الطلب وجزء من الدخل الاسمي للأعوان الذين يرغبون الاحتفاظ به في شكل أرصدة نقدية، وبناءا عليه فإن توسع في السيولة النقدية التي يرغب المتعاملون الاحتفاظ بها في شكل أصول سائلة ستوجه لشراء سلع أجنبية أو تستثمر في الخارج بسبب ضعف الهياكل الاقتصادية للبلدان المختلفة أو أن الاقتصاد في مرحلة التشغيل الكامل.

خلاصة ذلك أن العجز الخارجي ما هو في النهاية إلا نتيجة للعجز الداخلي وذلك بسبب السياسات التوسعية التي تبنتها حكومات البلدان المختلفة.

إذا كانت تلك هي الأسس النظرية التي يرتكز عليها خبراء صندوق النقد الدولي فما إذ الإجراءات أو التدابير العملية (السياسات) المنبثة عنها.

[1]– كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر تحقق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 123.

المطلب الثاني: التدابير العلمية لبرنامج التصحيح الهيكلي

قبل التعرض بالتحليل لهذا التدابير يجب التذكير أن هذه الأخيرة أصبحت جزء لا يتجزأ من الثقافة العامة لشرائح واسعة من مجتمعات البلدان المختلفة بسبب آثارها الاجتماعية السلبية، وإذا كان الخبراء الصندوق النقد الدولي يقرون بقسوة هذه الإجراءات اجتماعيا فإنهم يعتبرونها بمثابة جرعة الدواء المرة التي تسبق شفاء المريض، أي أن هذه الإجراءات ضرورية وحتمية على اعتبار أن هذه البلدان لا يمكن لها أن تعيش فوق طاقتها الإستعابية و أن أي تأخر في مباشرة التصحيحات في وقتها المناسب سيجر حتما البلد إلى إجراء تصحيحات مستقبلا بأكثر تكلفة اقتصاديا ، اجتماعيا وسياسيا.

إن مجموعة التدابير المكونة لبرنامج التصحيح الهيكلي يمكن حصرها فيما يلي:

1) سياسة الموازنة العامة

بما أن خبراء صندوق النقد الدولي يفسرون أزمة البلدان المختلفة بأنها نتيجة الإفراط في الطلب الكلي كما سبق التذكير بذلك بسبب السياسات التوسعية المتبعة فإن سياسات الموازنة العامة في إطار برنامج التصحيح تهدف إلى تقليص أو القضاء على العجز لخفض معدلات التضخم إلى مستويات مماثلة لتلك الموجودة في البلدان المتطورة وعلى هذا الأساس ولتحقيق ذلك المبتغى، إن البلد المتخلف مطالب بتطبيق جملة من التدابير يمكن تصنيفها إلى محورين رئيسيين:

المحور الأول: ترشيد النفقات العامة، وتتم هذه العملية من خلال:

- تخفيض الإنفاق العام الاستهلاكي والاستثماري.
- رفع الدعم عن السلع ذات الاستهلاك الواسع.
- رفع الدعم عن منتجات الطاقة (الوقود) الكهرباء وذلك بهدف ترشيد الاستهلاك.
- تقليص المساعدات الموجه إلى المؤسسات القطاع العمومي.

المحور الثاني: زيادة الإيرادات العامة، وذلك من خلال:

- رفع أسعار سلع وخدمات القطاع العام.

- زيادة الإيرادات الضريبية من خلال توسيع الوعاء الضريبي ليشمل أطراف أخرى من جهة ومكافحة التهرب الضريبي مع الإبقاء على معدلات ضريبية منخفضة ويتم ذلك من خلال إجراء إصلاحات ضريبية شاملة.
- خوصصة مؤسسات القطاع العام .

وتكون عادة هذه التدابير مدعومة بتدابير نقدية صارمة تهدف إلى الحد من كل توسع نقدي يمكن أن ينجر عنه عودة التضخم النقدي.

2) السياسة النقدية:

مجموعة التدابير النقدية يمكن اختصارها في النقاط التالية :

- الحد من نمو الكتلة النقدية.
- وضع حدود قصوى الائتمان المصرفي المسموح به للحكومة وللقطاع العام.
- زيادة سعر الفائدة الدائنة والمدينة للحد من القروض المصرفية للقطاع العام من جهة وتشجيع الادخار من جهة ثانية.
- إنشاء سوق للنقد الأجنبي فيما بين البنوك والوسطاء المعتمدين.

3) سياسة التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

جملة هذه التدابير تهدف عموما لتقوية ميزان المدفوعات وتحرير المعاملات الخارجية ويمكن عرض هذه الأخيرة بصورة عامة بشكل موجز كما يلي:

- تخفيض سعر العملة الوطنية وذلك لتقليص الواردات التي تصبح قيمتها أكبر بالعملة المحلية وتشجيع الصادرات التي تكتسب قدرة تناسبية بفعل هذا الإجراء حيث تصبح قيمتها بالعملة الأجنبية أقل.
- تحرير المعاملات الأجنبية من كل العوائق الإدارية والضريبية.
- إلغاء الأساليب التميزية سواء بين القطاع العام والقطاع الخاص أو بين المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب.
- منح المستثمرين مزايا ضريبية وجمركية.

- إعطاء الضمانات الكافية للمستثمرين الأجانب وحرية تحويل أرباحهم.[1]

المطلب الثالث: النتائج الاقتصادية والاجتماعية

1) النتائج الاقتصادية:

لقد أدى تطبيق الإجراءات المذكورة إلى نتائج معتبرة وإيجابية جد أعلى مستوى التوازنات المالية، الاقتصادية الكلية، وهي نتائج استحقت مدحا من المؤسسات المالية والنقدية الدولية، ... بفضل كل الإصلاحات، أصبحت الجزائر تتمتع بالنظام التجاري الأكثر ليبرالية في المنطقة...".

كل الأرقام تبين تحسن المؤشرات الإقتصادية الكلية، فالناتج الداخلي الخام يحقق نمو إيجابيا مباشرة بعد عملية إعادة الجدولة من 2.2 – % سنة 1993 إلى 4.0% سنة 1996 ورغم انخفاضه إلى 2.1 % سنة 1997 و 2.6 % سنة 2000 إلا أنه يبقى إيجابا.

أما الميزانية العمومية فعجزها سيتقلص –162,7 مليار دينار سنة 1993 (–14,1 % من الناتج الداخلي العام) إلى 31,5 مليار (–1,3% من الناتج الداخلي العام) سنة 1996 ليصبح إيجابيا بـ 81,4 مليار دولار سنة 1997 ، إلا أن العجز سيعود سنة 2000 إلى– 53,2 مليار دولار.

كما يسجل رصيد الخزينة العمومية تحسنا معتبرا حيث يرتفع 75,3 مليار دينار (68,1 مليار إلى نهاية جوان 1997) بعد أن كان سلبيا بـ 100,6 مليار سنة 1993، ويبدو أن الارتفاع الطفيف لأسعار البترول قد ساعد على رفع من الجباية البترولية.

ميزان المدفوعات هو كذلك عرف تحسنا بـ1,48 مليار دولار سنة 1996 مقابل 300 مليون دولار سنة 1993، أما احتياطي الصرف فسيرتفع بصفة معتبرة ليبلغ سنة 1997.

[1]– عبد الباقي روابح، شريف غياط، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، الجزائر، بدون سنة نشر، ص ص 1–3.

الجدول رقم (1-2): أهم نتائج الإصلاحات الإقتصادية (1993-200) على مستوى الاقتصاد الكلي

السنوات	93	94	95	96	97	98	99	2000
معدل النمو	2,1-	0,9-	3,8	3,8	1,1	5,1	2,8	-
رصيد ميزان العمليات الجارية ن د خ	0,7	4,3	5,5-	2,6	6,7	1,9-	0,98-	1,1
الاحتياطي من العملة بملايير الدولارات	1,51	2,64	2,11	4,23	6,4	6,8	4,6	11,9
رصيد ميزان المدفوعات بملايير الدولارات	0,30	0,12	1,37-	1,48	3,4	1,3-	.	7,8-
معدل السيولة النقدية	54,3	48,8	40,8	36,3	39,8	45	45	0,41
سعر الصرف دينار/ دولار	24,1	42,9	52,2	56,2	58,04	60,40	68	75,3
التضخم	20,54	29,05	29,78	18,69	06,9	0,5	2,6	0,34

المصدر : وزارة المالية أفريل 1997.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الأول لسنة 1997.

مقدرا 8,9 مليار دولار مقابل1,51 مليار دولار سنة 1993، ورغم الانخفاض الذي يعرفه سنه1998(6,8مليار دولار) سنة 1999 (4,6 مليار دولار) إلا أنه سيرتفع سنة 2000 إلى 11,9 مليار دولار.

آخر أهم مؤشر عرفت تحسن كبيرا هو معدل التضخم الذي إنخفض إلى 6,9 سنة 1996، ثم إلى 0,5 سنة 1998 ليصل إلى 0,34% سنة 2000 دائما حسب وزارة المالية.

أما وضع الدين الخارجي للجزائري فقد تحسن بعد إجراء عملية إعادة الجدولة هذه، إذ إنخفض حجمه من 31,573 مليار دولار أمريكي سنة 1995 إلى 28,315 مليار دولار سنة 1999 وإلى تقريبا 25 مليار دولار سنة 2000.[1]

[1]- أحمين شفير، الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل "حالة الجزائر"، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001، ص ص 197-199.

الجدول رقم (1-3): تطور حجم الديون من سنة 1996 إلى سنة 1999
(إلى غاية 31 ديسمبر بملايير الدولارات الأمريكية)

السنوات	1996	1997	1998	1999
الدين في الأجل المتوسط والبعيد	33,230	31,060	30,261	28,140
الدين في الأجل القريب	0,421	0,162	0,212	0,175
المجمـوع	33,651	31,222	30,473	28,315

المصدر : بنك الجزائر جانفي 2000 .

1) النتائج الاجتماعية

بالرغم من الصعوبات الكبيرة للحصول على المعطيات الإحصائية التي تسمح لنا بتحليل الوضع الاجتماعي وآثار الإصلاحات والتعديل الهيكلي على الفئات الواسعة من المواطنين، مثل قياس الفعل الحقيقي لإجراءات التعديل على القدرة الشرائية، وأثر الضغط على الميزانية العمومية على تدهور التعليم والخدمات الصحية وكذا أثر الفعل المزدوج لتحرير الأسعار وتخفيض قيمة العملة على مستوى الاستهلاك والاستثمار، أو كذلك أثر كل هذه الإجراءات على التشغيل، على عدد العمال المسرحين ...إلخ، رغم الصعوبات فإن الوضع الإجتماعي العام يشير للأحسن وآثار برنامج الإصلاح تبدوا واضحة عل القدرة الشرائية، على التشغيل، وعلى الوضع المعاشي عامة.

ففيما يتعلق بالقدرة الشرائية فإنها عرفت انجرافا منذ إصلاحات 1990، الارتفاع الكبير لأسعار الاستهلاك التي تضاعفت ب 5 مرات تقريبا خلال فترة الممتدة بين سنة "1990 و 1996" والارتفاع البسيط للأجور خلال نفس الفترة تؤكد هذا الاتجاه نحو انخفاض القدرة الشرائية:

الجدول رقم (1-4) : تطور أسعار الإستهلاك (القاعدة 100 سنة 1989)

السنوات	91	92	93	94	95	96	97	98	99
المؤشر العام	48,8	195,4	235,5	303,4	394,4	468,1	494,9	519,4	533,2
نسبة التغيير	25,9	31,7	20,5	29,0	29,8	18,7	5,73	5	2,63

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

قراءة سريعة للأرقام هذا الجدول تبين أن المؤشر العام للأسعار قد انتقل من 117,9 سنة 1990 إلى 533,2 سنة 1999 و 534,9 سنة 2000 وهذا يعني أن الأسعار بصفة عامة قد عرفت ارتفاعا بأكثر من 500% خلال هذه الفترة، المواد الاستهلاكية التي مسها هذا الارتفاع هي المواد الغذائية أساسا.

أما إذا لاحظنا نسبة التغيير فإننا نرى أن الأسعار عرفت استقرار في مستوى 18,7 % سنة 1996 لتنخفض هذه النسبة في السنوات الموالية لتصل سنة 1999 إلى 2,64% وسنة 2000 إلى 0,34 % هذا الاستقرار يعود إلى انتهاء المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح (الإلغاء النهائي للدعم والتحرير الكلي للأسعار واستقرار سعر العملة).

إن الفئات الأكثر تضرر هي الفئات ذات الدخل المتواضع والمأجورين في القطاع الخاص والعام، وكذا عمال الوظيف العمومي، فالأرقام التي بحوزتنا عن الأجور تظهر أن هذه الأخيرة لم تنمو سوى بـ 14,5% سنة 1996، مقابل نمو في أسعار الاستهلاك يقدر بـ 18,7% في نفس الفترة.

مع الإشارة أن هذا الرقم حول نمو الأجور يطمس الفوارق بين الفئات المهنية، فنسبة نمو أجور العمال المنفدين هي أقلبكثير، حيث أن أجور ألإطارات تفوق أجورهم بـ 59%.

أخيرا فإن الأرقام حول القدرة الشرائية تبين أن هذه الأخيرة قد انخفضت سنة 6% سنة 1996، هذا التدهور بتفاقم بفعل الاقتطاعات التي تمارس على المداخيل والتي عرفت ارتفاعا بنسبة 21,5 % في نفس السنة، فالرسم على الدخل الإجمالي للمأجورين لوحده عرف ارتفاعا بـ7 % أما على غير المأجورين فعرف ارتفاعا قدره 52%.

يضاف إلى هذا التدهور العام لظروف السكان، تدهور أحوال البطالين والمسرحين من مناصب عملهم وكذا المتقاعدين[1].

الجدول رقم (1- 5): تزايد أعداد البطالين ونسب البطالة.

الأعداد بالملايين

السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000
أعداد البطالين	1,16	1,23	1,34	1,52	1,66	2,11	2,20	2,31	2,33	2,52	2,43
النسبة المئوية	19,7	20,3	21,3	23,1	24,4	28,3	28,1	28,3	28,6	29,3	29,8

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات ، مختلف المسوح حول المستوى المعاشي

يظهر من الجدول أعلاه أن أعداد البطالين قد تضاعف من سنة 1990 إلى سنة 1997، وقد كانت سنة 1995 هي السنة التي عرفت أكبر زيادة مقارنة بسنة 1994 بزيادة قدرها 445 ألف بطال، أما نسبة إرتفاع البطالة فهي تعرف تطورا منتظما، حيث تنتقل من 19.7 % سنة 1990 إلى 28.3 % سنة 1997.

في الفترة ما بين 1997 و 2000 زاد عدد العاطلين عن العمل ب 116.000 أي بمعدل زيادة سنوية تقدر ب3.25%، ونجم عن ذلك إرتفاع نسبة البطالة التي إستقرت في حدود 29.77% سنة 2000.

إن إرتفاع نسبة البطالة لم يبدأ مع إنطلاق الإصلاحات، بل بدأ مع الأزمة التي عرفتها الجزائر سنة 1986، حيث إرتفعت هذه النسبة من 16.9 % سنة 1985 إلى 17.4 % سنة 1986، ثم إلى 19 % سنة 1989، وإلى 29.77 % سنة 2000. هذا يعني أن أسباب البطالة في الجزائر لا تعود فقط لإنعكاس نتائج الإصلاح الهيكلي، بل لعدة عوامل متداخلة.

ومن دون شك أن العامل الديموغرافي هو أحد الأسباب التي تضغط على البطالة، فالجزائر بنمو ديموغرافي مرتفع تطور من 3.39 % سنة 65/62 إلى 3.11 % سنة 1985، لينخفض بعد ذلك إلى 2.5 % سنة 1990، ثم إلى2.1 % سنة 1995 وإلى 1.9 % سنة 1996. ورغم هذا التحسن، فإن الجزائر تبقى تعتبر من البلدان ذات الزيادة السكانية

[1]- أحمين شفير، نفس المرجع، ص ص 205-207.

المرتفعة (550.000 نسمة سنويا)، أي أننا أمام سكان نسبة الشباب فيهم عالية جدا (60 % أقل من 25 سنة، و50 % أقل من 20 سنة)، وهذا يعني أن عدد السكان النشطين يتزايد بوتائر عالية أيضا، إذ قدر سنة 1999 ب8.5 مليون بزيادة سنوية في العشر سنوات الأخيرة ب 3.9 %، وهو الشيء الذي يولد زيادة سنوية في طلبات العمل قدرت سنة 1995 ب 260.000 طلب إضافي، وسنة 1996 ب300.000 طلب، وقدرت خلال العشرية 1987-1998 ب257.000 في المتوسط سنويا. وإذا أخذنا سنة 1996 كمثال، فإن الإقتصاد الجزائري لم يوفر سوى 158.000 منصب سنة 96/95، وهذا يبيِّن أعداد الشباب الداخلين لسوق العمل الذين ليس لهم أمل في إيجاد منصب شغل (142.000 سنة 1996 فقط).

خلاصة:

قامت الجزائر مطلع الثمانينات بعدة إصلاحات اقتصادية في صميم اقتصادها وسياستها التنموية، حيث برز التوجه نحو تحسن سير الجهاز الإنتاجي وإدخال عوامل الفعالية والمردودية، واختيار اللامركزية في اتخاذ القرارات وقد تجسدت هذه الاهتمامات في مجموعة من الإجراءات التنظيمية والتي تعرف بالإصلاحات الاقتصادية، التي أنجزتها الجزائر خلال عشرية الثمانينات تتمثل في المخططين الخماسيين الأول والثاني وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية ثم تليها استقلالية المؤسسات.

وتؤكد النتائج الميدانية للإصلاحات الاقتصادية المنفذة خلال فترة التسعينات في الجزائر وخاصة فيما يتعلق ببرنامج التعديل الهيكلي علي تحسن المؤشرات الاقتصادية.

الفصل الثاني

الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة

تمهيد:

إن المتتبع للأوضاع الاقتصادية التي تشهدها الجزائر منذ العقد الأول من القرن الحالي يدرك أن البلاد بصدد خوض تجربة تنموية جديدة إتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا، هذه السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الحجم الإنفاق الحكومي الإستثماري، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية .

البرنامج الأول : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الفترة "2001-2004" خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي.

البرنامج الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي نفذ في الفترة "2005-2009" خصص له مبلغ يفوق 150 مليار دولار أمريكي.

أما البرنامج الثالث: البرنامج الخماسي " 2001-2014 " يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الإستقلال بمبلغ يصل 286 مليار دولار أمريكي.

وبناء على كل هذا إرتأينا إلى أن نقسم الفصل الثاني إلى ثلاثة مباحث ولكل مبحث برنامج:

المبحث الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي " 2001-2004 " .

المبحث الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي " 2005-2009 ".

المبحث الثالث: البرنامج الخماسي " 2010-2014 ".

المبحث الأول : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي "2001-2004"

أتسمت السياسة الاجتماعية المعتمدة خلال التسعينات بانخفاض النفقات العمومية وإنشاء أجهزة مؤقتة وعدم مرافقتها بنمو اقتصادي، مما أدى إلى عجز هذه السياسة ماليا نظرا لارتفاع عدد المحتاجين، لكن إبتداءا من سنة 2000 ومع ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وتحسن مداخيل الدولة، تدعمت الأجهزة السابقة ببرنامج يسمى ببرنامج الإنعاش الاقتصادي (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي) يهدف إلى رفع وتيرة النمو وخفض نسب البطالة. [1]

المطلب الأول : مفهوم برنامج الإنعاش الاقتصادي وأهدافه .

هو سياسة مالية أو ميزانية توسعية تتمثل في برنامج إستثمارات عمومية ممتدة خلال الفترة " 2001-2014 " من خلال ثلاث مخططات هي:

1- **المخطط الثلاثي "2001-2004"**: ويسمى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: خصص له غلاف مالي بمبلغ 525 مليار دينار جزائري أية حوالي 7 مليار دولار أمريكي، ليصبح في نهاية الفترة 1,216 مليار دج أي ما يعادل 16 مليار دولار أمريكي بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات بمشاريع سابقة .

2- **المخطط الخماسي الأول "2005-2009"**: ويسمى البرنامج التكميلي لدعم النمو خصصت له مبالغ مالية أولية بمقدار 8,705 مليار دج أي 114 مليار دولار أمريكي، لتصبح في نهاية الفترة 9,680 مليار دج أي حوالي 130 مليار دولار أمريكي بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية، ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى .

3- **المخطط الخماسي الثاني "2010-2014"**: ويسمى برنامج توطيد النمو الاقتصادي، خصصت له مبالغ مالية إجمالية قدرها 21,214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي.

---

[1]- سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، دراسة قياسية تحليلية -حالة الجزائر-، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2010، ص 67.

ويدخل هذا البرنامج ضمن سياسة الإقلاع الاقتصادي وبعث حركية الإستثمار والنمو من جديد، وتدارك التأخر في التنمية الذي سببته الأزمة الأمنية خلال فترة التسعينات التي شهدت ركودا في جمع المجالات .

وتعتمد سياسة الإنعاش الاقتصادي سواء في جانبها المتعلق بالطلب أو الآخر المتعلق بالعرض على الوسائل التالية:

- التحويلات الإجتماعية المدفوعة للأفراد قصد زيادة الدخل وتحفيز الطلب، مثل منح البطالة والمساعدات الإجتماعية المختلفة، ودعم بعض السلع ذات الإستهلاك الواسع.
- الإنفاق العمومي الكلي (إستهلاكي وإستثماري) الذي يزيد من طلب الدولة على الإستثمار العمومي، وبتالي على مختلف السلع و الخدمات .
- مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة أو ما يسمى بمشروعات البني التحتية وتمثل هياكل قاعدية للإقتصاد، وهي فرصة لتوفير مناصب شغل الدائمة ومؤقتة، مباشرة وغير مباشرة.
- تخفيض الضرائب على الأفراد الذي يؤثر في الدخل المتاح لهم، وبتالي حفز الإستهلاك وتحريك عجلة الإقتصاد.
- تخفيض العبء الضريبي على الشريكات المنتجة مما يشجع على الإستثمار الخاص.
- القيام بإستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الإستثمار مثل تطوير شبكات النقل والاتصالات أو برامج التكوين المهني والجامعي.

ولتكون سياسة الإنعاش لابد من توفير شروط أهمها:

- يجب أن تتوفر للمؤسسات الوسائل اللازمة لزيادة الإنتاج والقيام بالإستثمارات جديدة قصد إستعاب الطلب، أي الرفع من الناتج الداخلي الخام.
- أن يكون الميل الحدي للإسترداد ضعيفا، أي تلبية الطلب بالسلع المحلية من خلال المؤسسات الوطنية وليست الأجنبية.
- ألا تعمد المؤسسات إلى زيادة هوامش ربح بدلا من زيادة الكميات المنتجة لتلبية الطلب الإضافي.

- أن يكون معدل التضخم معقولا ومتحكما فيه.[1]

أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي

وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها الرئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فإن الأهداف العملية لهذه السياسة حددت فيما يلي:

- تنشيط الطلب الكلي.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الإستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بحث النشاطات الاقتصادية وتغطية الإحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

مما سبق يمكن القول أن الهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الاقتصادي يتمثل في رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة.[2]

المطلب الثاني: مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي "2001-2004".

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من 2001 إلى غاية 2004 يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري ،النقل، تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية وذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية.

يعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي إلتزمت بها بلادنا قصد إنشاء محيط ملائم لإندماجه في الإقتصاد العالمي، حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية، وتجسيد ذلك في إنجازات عديدة نذكر منها ما يلي:

1) دعم النشاطات الإنتاجية:

أ – الفلاحة: يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني لتنمية الفلاحية (PNDA) ويتمحور حول البرامج المرتبطة بـ:

---

[1]– عبد السلام مخلوفي، برنامج الانعاش الاقتصادي الجزائري 2001-2014، الحلقة المفقودة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، بدون سنة نشر، ص ص 4-6.

[2]– نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة "2000-2010"، أبحاث إقتصادية وإدارية، بسكرة، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012، ص ص 251-252.

- تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الإستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية.
- إعادة تحويل أنظمة الإنتاج لتكفل أحس بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص.
- حماية الأحواض المنحدرة والمصبات وتوسيع مناصب شغل الريفي.
- حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين نوعية العلف.
- مكافحة الفقر والتهميش، لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية لتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين، وقد قدرت تكلفة هذا البرنامج بـ 65 مليار دج.

ب-الصيد والموارد المائية:

بالرغم من طاقته، فإن هذا القطاع لا يحضى بالعناية المستحقة له، نظرا لطول ساحل الجزائري، يمكن القول أن الصيد مصدر ثروة لم يستغل بكفاية.

إن البرنامج يتضمن أساسا في أول وهلة (البناء، تصليح وصيانة البحرية ... إلخ) وأخرا (التكييف، التقييم، التبريد والنقل... إلخ) للأنشطة الإنتاجية.

إن إنجاز هدا البرنامج يتطلب إجراءات تأسيسية وهيكلية مرفقة يجب التكفل بها، في إطار قانون المالية 2001 وبواسطة آليات أخرى مناسبة.

يتعلق الأمر هنا على وجه الخصوص بـ:

- تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي والصيد البحري (FNAPAA)، الوسيلة المفضلة لتشغيل وتنفيذ البرنامج.
- إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات، يفتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي (CNMA) الذي يتمتع بشبكة للصناديق الواقعة على مستوى مراكز الصيد وتربية المائيات.
- إدخال إجراءات جبائية، شبه جبائية، جمركية رامية إلى دعم نشاط المتعاملين.
- معالجة ديون المهنيين المتعاقدين من طرف المستفدين من مشاريع FSDA و CEE.
- المبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج يقدر بـ: 9,5 مليار دينار جزائري.

2) التنمية المحلية والبشرية

أ- التنمية المحلية:

إن البرنامج المقترح يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، التدخل فيما يخص التحسين الوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين.

- إن البرنامج يتضمن إنجاز مخططات بلدية موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة علة كل تراب الوطني.
- إن المشاريع المرتبطة بالطرق –طرق ولائية وبلدية– تطهير الماء والمحيط، وكذلك الخاصة لإنجاز البنى التحتية للاتصال تشجع كلها على استقرار ورجوع السكان، ولا سيما منها المناطق التي مسها الإرهاب.
- يستجيب هذا البرنامج لحاجات ملموسة، معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة على الصعيد المجموعات الإقليمية.[1]

ب- التشغيل والحماية الاجتماعية:

إن البرنامج المقترح بالنسبة لهذه الفترة في ميدان الشغل والحماية الاجتماعية يتطلب غلاف مالي يقدر بـ: 16 مليار دج، والمتعلقة بالولايات (TUP-HUMO) فهو يخص برنامج الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة المحرومة.

إن هذا البرامج من شأنها أن تسمح بعرض إضافي ل70.00 ألف منصب شغل دائم بالنسبة لتلك الفترة بتكلفة قدرها 7 ملايير دج أما عن نشاط الاجتماعي، يعلق الأمر بنشاطات التضامن اتجاه السكان الأكثر ضعفا (3 ملايير دج)، إعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة (3 ملايير دج)، واكتساب 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرمة (0,7 مليار دج) وأخرا (3 ملايير دج) ترمي إلى تأطير سوق العمل.

[1]- كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، أبحاث إقتصادية و إدارية، بسكرة، العدد السابع، جوان 2010، ص ص 200-2002.

3) تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي

في إطار الأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية قدر الغلاف المالي بـ: 210,5 مليار دج، هذا البرنامج يتشكل من ثلاث جوانب : التجهيز الهيكلي للعمران، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا والواحات والسكن والعمران.

أ- التجهيزات الهيكلي للعمران:

تهدف إلى تحسين إطار معيشة سكان المراكز الحضرية الكبرى حيث يتمركز الفقر، وتم تقدير هذا البرنامج بـ42,9 مليار دج، تتوزع على الشكل التالي :

البنى التحتية للموارد المائية ..... 31,3 مليار دج.

البنى التحتية للسكك الحديدية ..... 54,6 مليار دج.

الأشغال العمومية ..... 45,3 مليار دج.

تأمين الموانئ والمطارات والطرق ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز الأمن عبر نقاط دخول الموانئ والمطارات والطرق بواسطة وسائل الكشف والمراقبة قصد حماية الإقتصاد من الغش والمساس به حيث قدرة تكلفته بـ: 1,7 مليار دج.

الإتصالات مثل مشروع الحضيرة التكنولوجية للمدينة الجديدة سيدي عبد الله، تكلفة هذا المشروع بـ: 10 مليار دج.

ب- إحياء الفضاءات الريفية بالجبال، الهضاب العليا والواحات:

إن هذا البرنامج ينص على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي والمحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا والجنوب، وإعطاء نفس جديد للأحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية، سمح هذا البرنامج بتحسين ملحوظ في حياة السكان المعنيين وسيكون السبب في خلق مناصب الشغل، هذا البرنامج يتوزع على الشكل التالي :

المحيط ..... 1 ,6 مليار دج.

الطاقة ..... 16,8 مليار دج.

الفلاحة ..... 35,6 مليار دج .

1) تنمية الموارد البشرية:

تقدر تكلفة البرنامج بـ: 90,3 مليار دج، تم إختيار المشاريع وفقا لإنعكاسها المباشر على حاجيات السكان، وكذا لتقييم الإمكانيات والقدرات الموجودة (منشآت، الصحة، التربية)، كما إحتفظ بالبرامج التي تقدر الإمكانيات العلمية والتقنية والتي تقلص من ضغط تدفق الطلبة عند الدخول الجامعي.

يتوزع هذا البرنامج على الشكل التالي :

التربية الوطنية ..... 27 مليار دج

التكوين المهني ..... 9,5 مليار دج

التعليم العالي ..... 18,9 مليار دج

البحث العلمي ..... 12,38 مليار دج

الصحة والسكان ..... 14,7 مليار دج

الشباب والرياضة ..... 4 مليار دج

الثقافة الإتصال ..... 2,3 مليار دج

الشؤون الدينية ..... 5 1مليار دج. [1]

وعملت الدولة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي على ضخ ما قيمته 525 مليار دينار جزائري ووزعت كما يبين الجدول التالي:

[1]– خيرة عباسي، إنعكاس الانفتاح في ظل المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري، دراسة تحليلية، مذكرة ماستير في علوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012، ص ص 91–92.

الجدول رقم (2-1): برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من فترة (2001- 2004)

البيان / البرامج	المبلغ (مليار دج)	النسبة %
دعـم الإصلاحـــات	45	8,6
دعم مسار الإنتـاج : الفلاحة وصيد البحري	65,3	12,4
التنمـيـة المحليـة	114	21,7
تقوية الخدمات العمومية وتحسين المستوى المعيشي	201,5	40,1
تطوير تنمية المـوارد البشريـة	90,2	17,2
المجمـــــوع	525	100

المصدر : جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقيمية لإتفاقية الشراكة العربية الأورو متوسطية، أطرواحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع تحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 2005-2006، ص 333 .

يتضح من الجدول أعلاه أن الدولة أعطت أهمية خاصة للخدمات العمومية وتحسين المستوى المعيشي حيث خصصت ما مقداره 210,5 مليار دينار جزائري أي بنسبة 40,1 % من مجموع الغلاف المخصص لهذا البرنامج. [1]

المطلب الثالث : الإصلاحات المرافقة للبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

بعد كل الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ 1962، وخاصة منها تلك التي تلت مباشرة سنة 1988، أعطى الضوء الأخضر لبداية الإصلاحات الجديدة يوم 2001/01/04، تاريخ الانعقاد المجلس الوطني لمساهمات الدولة تطبيقا لبرنامج رئيس الجمهورية، أين تم تحديد القطاعات الواجبة الإصلاح في خمس نقاط أساسية، من أبرزها: خوصصة قطاع العام، تدعيم الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي والزيادة من المشاريع وفرص الشراكة، إضافة إلى ما جاءت به قوانين المالية لسنة 2001 و 2002.

[1]- حمزة سيلام، فاتح ولد يزيو، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الإقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2000-2014، مذكرة ماستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، الجزائر، 2014، ص ص 83-84.

يتمثل جوهر هذه الإصلاحات الأخيرة في الإتيان بمجموعة من مشاريع قوانين تهدف إلى إعادة تنظيم الاقتصاد الجزائري، وفق طرق تسهل عملية توقيع إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذلك ضمان حسن تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

وفيما يلي سوف يتم عرض أهم مشاريع القوانين المتضمنة لهذه الإصلاحات مع أهم محتوياتها:

1) مشروع قانون تسيير رؤوس أموال التجارية .

نص هذا القانون على حل الشركات القابضة وكيفية تسيير الدولة لأموالها، وفق الطرق.

المعتمدة في القطاع الخاص " قانون العرض والطلب " إضافة إلى إعطاء الدولة الحق في رسم إستراتجيتها في مجال السياسة الاقتصادية والتقليص من صلاحيات المجلس الوطني لمساهمات الدولة لصالح وزراة المساهمة وتنسيق الإصلاحات قصد ضمان إستقلالية أكثر لمسيرى المؤسسات.

2) قانون الاستثمار

هذا القانون، يحدد جميع الاستثمارات التي تدخل في نطاق النشاط الاقتصادي إلى جانب الاستثمارات المنمية للقدرات التأهيل والهيكلة، إضافة إلى أنه نص على إنشاء المجلس الوطني للاستثمار الذي يرئسه رئيس الحكومة يجتمع مرتين خلال سنة، مهمته تقديم اقتراحات إلى حكومة حول أهداف وأولية السياسة الوطنية للاستثمار، وقد جاء كذلك بفكرة إنشاء وكالة الاستثمار والشراكة، تكلف برصد الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي.

3) قانون الخوصصة

فتح هذا القانون المجال واسعا لعمليات الخوصصة ولكن دون ضوابط ولا تشترط في عمليات الخوصصة صراحة الحفاظ على الشغل أو رفعه أو تطوير الإنتاج.

واهم ما تضمنه هذا القانون، إنشاء وكالة لخوصصة للتقليص من عدد المتدخلين في مسار الخوصصة.[1]

4) القوانين المتعلقة بقطاع المحروقات

عرفت الفترة التي سبقت تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، صدور العديد من القوانين التي تمس بصفة مباشرة أو غير مباشرة قطاع المحروقات في الجزائر ونذكر منها: القانون الأساسي للشركة الوطنية للبحث عن المحروقات وإنتاجها ونقلها وتحويلها وتسويقها وقانون المحروقات.

يهدف هذا المشروع إلى إعادة النظر في الدور الذي تقوم به الدولة، وهذا عن طريق تطويره وتنميته، إن الهدف الرئيسي منه يتمثل في الفصل بين دور الدولة كمنظم لنشاط المحروقات ودور شركة سونطراك كمؤسسة عمومية تجارية وصناعية، أي الفصل بين دور الدولة والمالكة للقطاع ودور المؤسسة العمومية التي تعمل على خلق الثروة وترقية نوعية الإنتاج والانفتاح على السوق الدولية.

5) خوصصة المناجم

تمت خلال سنة 2001 أول عملية بيع بالمزاد العلني لـ 48 منجما و 67 دليلا للمواد المعدنية، وذلك نتيجة إحتياجات هذا القطاع المالية والتقنية التي تفوق طاقة الدولة، وبتالي يجب فسح المجال للمستثمرين الأجانب ليكون القطاع أكثر مردودية.

وتضمن القانون الجديد للمناجم خمس تعديلات تدفع كلها إلى المنافسة ورفع الإنتاج مع تأكيده على ضرورة منح تنازلات المستثمرين.

6) قانون النقد والقرض

إن أهم النقاط التي جاء بها قانون النقد والقرض هي تلك التي تتعلق بإخضاع بنك الجزائر لإشراف الوزارة الوصية وتقليص صلاحيات محافظ بنك الجزائر لأقصى درجة في مجال السياسة النقدية والإشراف عن البنوك. كما أن عهدته سوف تصبح غير فعلية، وهي قابلة لتغيير في أي لحظة، ويهدف هذا القانون إلى الفصل بين مجلس إدارة بنك

[1]– عايش بولحية، دراسة إقتصادية لبرنامج دعم الانعاش الإقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001–2004، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011، ص ص 60–61.

الجزائر ومجلس النقد والقرض بصفته السلطة النقدية، إضافة إلى إدارة خوصصة البنوك التي كانت عائقا أمام إستقطاب المتعامل الخاص الوطني والأجنبي.

7) قانون المالية لسنة 2001

يهدف عموما إلى إنعاش النمو الاقتصادي من خلال تثمين ميزانية الدولة والتحكم في تسيير الأموال العمومية وتعزيز إجراءات الإستقرار الداخلي ودعم الإصلاحات الهيكلية في إطار سياسة مالية ونقدية صارمتين، وهي كلها توجيهات تهدف إلى الحفاظ على توازنات الاقتصادية الكلية. [1]

8) قانون المالية التكميلي لسنة 2001

جاء في هذا القانون النص على:

- الرفع في سعر البنزين.
- عدم زيادة الأجور.
- إنشاء (خلق) مناصب شغل على المدى المتوسط.
- زيادة المداخيل وموارد الجبائية.
- كما إعتمد كذلك 19 دولار كسعر مرجعي لبرميل البترول.
- بالإضافة إلى بعض التخفيضات الضريبية الأخرى.

ويعتبر إصدار قانون المالية التكميلي لسنة 2001، بداية بتنفيذ برنامج عم الإنعاش الاقتصادي الممتد من 2001 إلى 2004. [2]

[1]– عايش بولحية، مرجع سابق، ص ص 62–63.

[2]– نفس المرجع، ص 64.

المبحث الثاني : البرنامج التكميلي لدعم النمو "2005-2009"

لقد فكرة الحكومة الجزائرية إنطلاقا من المبادرة الأولى التي قام بها رئيس الجمهورية الجزائري في إعداد برنامج وطني لدعم النمو الاقتصادي، برنامج خماسي تكميلي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، يكون في مستوى التحديات التي كان لابد من الجزائر من رفعها، في حدود الإمكانيات المتوفرة.

إن هذا البرنامج سيكلف مبلغا إجماليا بحوالي 4200 مليار دينار جزائري من النفقات العمومية التنموية بالنسبة للمدة الجارية من " 2005 إلى غاية سنة 2009 "، وأعطيت الأولوية فيه لمكافحة البطالة ثم السكن، وقطاع النقل والبنية التحتية عموما، وإمداد الأرياف بالكهرباء والغاز، وتطوير الزراعة وتدعمها، و تحلية مياه البحر. [1]

المطلب الأول: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو "2005- 2009"

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة " 2001- 2004 " ووضع البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف.

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة : حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الإقتصاد الوطني.
- تحسين مستوى معيشة الأفراد : وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.
- تطوير الموارد البشرية وبنى التحتية : وذلك راجع للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي

[1]- كمال عايشي، مرجع سابق، ص 13.

للأفراد والإستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وإنتقال السلع والخدمات والعوامل الإنتاج.

رفع معدلات النمو الاقتصادي : يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي دعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته " والتي بلغت في شكل الأصلي 4203 مليار دينار جزائري، حيث أضيفة له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دينار جزائري وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دينار جزائري، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدر بـ 1071 مليار دينار جزائري، والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دينار جزائري والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دينار جزائري، وعليه المجموع نهائي لقيمته يصبح 8705 مليار دينار جزائري. [1]

المطلب الثاني: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي "2005-2009"

إن المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي يقدر بـ 4202,7 مليار دينار جزائري مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي: [2]

[1]- صالحي ناجية مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي "2001-2014" نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على تشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، أيام 12/11 مارس 2013، ص 06.

[2]- نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص 254.

الجدول رقم (2-2) توزيع البرنامج حسمب كل باب .

القطاعات	المبلغ بالملايير من دج	%
أولا – برنامج تشجيع ظروف معيشة السكان منها :	**1,908,5**	**% 45,5**
السكنات	555,0	
الجامعة	141,0	
التربية الوطنية	200	
التكوين المهني	58,5	
الصحة العمومية	85,0	
تزويد السكان بالماء (خارج الأشغال الكبرى)	127,0	
الشباب والرياضة	60,0	
الثقافة	16,0	
إصال الغاز والكهرباء إلى البيوت	65,0	
أعمال التضامن الوطني	95,0	
تطوير الإذاعة والتلفزيون	19,1	
إنجاز منشآت للعيادة	10,0	
عمليات تهيئة الإقليم	26,4	
برنامج بلدية للتنمية	200,0	
تنمية مناطق الجنوب	100,0	
تنمية مناطق الهضاب العليا	150,00	
ثانيا – برنامج تطوير المنشآت الأساسية منها:	**1,703,1**	**% 40,5**
قطاع النقل	700,0	
قطاع الأشغال العمومية	600,0	
قطاع الماء (السدود والتحويلات)	393,0	
تهيئة الإقليم	10,15	
ثالثا– برنامج دعم التنمية الاقتصادية منها :	**337,2**	**% 8**
الفلاحة والتنمية الريفية	300,0	
الصناعة	13,5	
الصيد البحري	12,0	

ترقية الإستثمار	4,5	
السياحة	3,2	
المؤسسات صغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	4,0	
رابعا– تطهير الخدمة العمومية وتحديثها	**203,9**	**% 48**
العدالة	34,0	
الداخلية	64,0	
المالية	65,0	
التجارة	2,0	
التبريد والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال	16,3	
قطاعات الدولة الأخرى	22,6	
خامسا – برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للإتصال	**50,0**	**% 1,1**
المجموعة البرنامج الخماسي 2005–2009	**4202,7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي دعم النمو بالنسبة للفترة "2005– 2009"، أفريل 2005 ص ص6 –7.

على إعتبار أن معدل الصرف هو 70 دج / $ الواحد معنى ذلك أن الغلاف المالي لهذا البرنامج هو 60 مليار $ خصص منه ما نسبة 85,5لتحسين ظروف المعيشية والإسكان وبرنامج تطوير المنشآت الأساسية، أي ما يعادل 52 مليار دولار وهذا ما يؤكد حرص الدولة إعادة التوازن الإجتماعي.

وبالفعل فإن برنامج دعم النمو قد خصص له أكثر غلاف مالي لتحسين ظروف معيشة السكان بمبلغ يزيد عن 27 مليار أي ما نسبته 45% الذي ينتظر منه المساهمة بشكل فعال في تطوير وتحسين مناخ الاستثمار ناهيك عن توفير ميآت الآلاف من مناصب الشغل كالطريق السيار شرق–غرب الذي رصد له ما يزيد عن 11 مليار دولار ويتوقع أن يبدأ الخدمة مع نهاية 2009.

يليه في المقام الثالث محور دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8 % والذي يستهدف مباشرة كل من قطاع الفلاحة والصناعة والصيد البحري والسياحة ونضيف إلى ذلك برنامج صندوق الجنوب، وبرنامج الهضاب العليا لكل منها غلاف مالي قدرة 20 مليار دولار وعليه يكون المجموع لما خصص للإستثمار حوالي 100 مليار دولار.

إن مثل هذا الغلاف المالي الضخم في اعتقادنا يعبر عن عزم السلطات على كسب رهان الإقلاع الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية، ويترجم بصدق سياسة دعم النمو. [1]

المطلب الثالث: برامج تنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا

1) البرنامج التكميلي لتنمية المناطق الجنوب

أعدت الحكومة البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب للفترة " 2006- 2009 " بعد التعليمات الرئاسية التي تلقتها عقب زيارة الرئيس الجمهورية إلى كل من ولايتي ورقلة والأغواط في شهر سبتمبر 2005، وقد تم دراسة هذا البرنامج والموافقة على إطلاقه في إجتماع مجلس الوزراء يوم 2006/01/14.

ويمثل البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب برنامج إستثمارات عمومية تهدف إلى تحسين ظروف حياة السكان وترقية أسباب التنمية الاقتصادية المستدامة في هذه المناطق، ومواصلة سياسة خلق الظروف المناسبة لإحداث التوازن الإقليمي وتنمية مختلف مناطق الوطن.

ويستهدف ولايات العشرة التالية: أدرار، الأغواط، بسكرة، بشار، تمنراست، ورقلة، إليزي، الوادي، تيندوف، غرداية.

أما بخصوص التكلفة المالية فقد خصصت في البداية لهذا البرنامج قيمة 250 مليار دج، أضيفت لها مبالغ أخرى منها حوالي 100 مليار دج تم رصدها لدعم إنجاز مشاريع إضافية مثل مشروع إنجاز مدينة حاسي مسعود الجديدة في إطار مخطط تجنيب الحق البترولي بهذه المدينة للمخاطر التي تهدده، وقد تجاوز مجموع المخصصات المالية الأولية المقررة في إطار البرنامج الخاص بتنمية مناطق الجنوب قيمة 380 مليار دج. [2]

[1]- حمزة سيلام، فاتح ولد يزيو، مرجع سابق، ص ص 87-88.

[2]- حميد باشوش، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية حالة الطريق السيار شرق-غرب، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011، ص 71.

2) البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا

قدرة المبالغ المالية الأولية التي خصصتها السلطات العمومية بتنفيذ مختلف محاور البرنامج التكميلي لتنمية مناط الهضاب العليا بحوالي 620 مليار دينار جزائري، تضمنت هذه المحاور ما يلي:

أ- تحسين ظروف معيشة السكان وخصص لهذا المحور حوالي 288,5 مليار دج، تضمنت:

- 73,8 مليار دج موجهة لتعزيز مشاريع الإسكان في المناطق الهضاب العليا.
- 36,4 مليار دج تم تخصيصها لقطاعات التربية الوطنية، والتكوين المهني، والتعليم العالي، وهذا لتدارك النقائص المسجلة في هذه القطاعات على مستوى هذه المناطق.
- 20,2 مليار دج لقطاع الصحة من أجل تحسين الخدمات الصحية المقدمة.
- 43,2 مليار دج لدعم وتحسين شبكات تزويد السكان بالماء الشروب.
- 57 مليار دج لتعزيز شبكات توصيل الغاز والكهرباء إلى البيوت.
- 14,7 مليار دج لدعم قطاع الشبيبة والرياضة والقطاع الثقافة.
- 43,2 مليار دج لقطاع التشغيل، ولدعم سياسات التضامن الوطني.

ب- دعم التنمية الاقتصادية لدعم التنمية الاقتصادية في مناطق الهضاب العليا خصصت السلطات العمومية حوالي 233 مليار دج، وزعت على النحو الآتي:

- 50 مليار دج لتنمية مشاريع الري الفلاحية .
- 137 مليار دج لتطوير الهياكل القاعدية للنقل بما فيها السكة الحديدة والطرق .
- 39,3 مليار دج لدعم قطاع الفلاحة والغابات.
- 6,7 مليار دج لتنمية الصناعة والصناعة التقليدية والقطاع السياحة، ولدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق العليا.

ج- تخصص حوالي 18 مليار دج لتعزيز مصالح الدولة من بينها 11,3 مليار دج لدعم وتطوير قطاع العدالة .

د- في إطار التنمية المحلية تم تخصيص حوالي 36,8 مليار دينار جزائري لدعم مخططات التنمية المحلية .

هـ - تخصص غلاف مالي أولي قدره 29 مليار دينار جزائري للشروع في إنجاز مدينة بوغزول الجديدة. [1]

المبحث الثالث: برنامج التنمية الخماسي "2010- 2014"

هو برنامج الإستثمارات العمومية خاص بالفترة " 2010- 2014 " تمت دراسته والموافقة عليه يوم 24 ماي 2010 بعد إجتماع مجلس الوزراء، ويندرج هذا البرنامج في إطار مواصلة سلسلة مخططات الإستثمارات العمومية التي إنطلقت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة " 2001- 2004 " ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة "2005 - 2009" والذي دعم بالبرنامجين تكميلين مناطق الجنوب والمناطق الهضاب العليا للفترة "2006-2009". [2]

المطلب الأول: حجم البرنامج الخماسي للفترة "2010-2014"

إن برنامج الإستثمارات العمومية " 2010 - 2014 " يمثل تصورا للنفقات لمبلغ 21,214 مليار دج (ما يعادل 286 مليار دولار) ويشمل على :

- برنامجا جاريا إلى نهاية 2009 بمبلغ 9,680 مليار دج (130 مليار دولار).
- برنامجا جديدا بمبلغ 11,534 مليار دج أي (155 مليار دولار) .

لقد كانت أسباب إستكمال (البرنامج الجاري) تتمثل في التالي:

- -اي برنامج عمومي للتنمية يعتبر إمتداد للبرناج السابق تحت تسمية "البرنامج الجاري"، وكان برنامج2005-2009 في حد ذاته يتضمن 1216 مليار دج من البرنامج الجاري الي نهاية 2004.
- -البرنامج الجاري يُعد دوما ضروريا قصد تفادي "سنوات بيضاء" في الإستجابة للتطلعات السكان (مدارس، مساكن، التزود بالغاز والكهرباء)، وقد بقي

[1]- حميد باشوش، مرجع سابق، ص ص 74-75.

[2]- المرجع نفسه، ص 76.

في31 ديسمبر2009 أزيد من 500000 سكنا ممولا من الدولة أو بمساعدتها قيد الدرسة، أو علي مستوى ورشات الإنجاز.

- –التوسعات الجوهرية والكبيرة في البرنامج 2005–2009 حيث تضمنت مايلي:
- برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الجنوب بمبلغ 377 مليار دج.
- برنامجا تكميليا من 270000 سكن موجها لإمتصاص السكن الهش بمبلغ 800 مليار دج.
- حوالي 200 مليار دج من البرامج التكملية المحلية، التي أعلن عنها بمناسبة زيادات العمل في 16 ولاية خلال السنوات 2005–2008.
- احتساب عمليات تسليم هامة لتجهيزات تم القيام بها خلال سنوات سابقة. [1]

المطلب الثاني: الأهداف الرئيسة للبرنامج الخماسي لتنمية "2010–2014"

يعتبر البرنامج الخماسي للتنمية " 2010 –2014 " أكبر مخطط تنموي تعرفه الجزائر منذ الإستقلال، وهذا نظرا للغلاف المالي الكبير الذي سيتم رصده لإنجاز مختلف المشاريع التي يتضمنها، ويهدف هذا البرنامج عموما إلى تحقيق هدفين رئيسيين:

أولا: إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خاصة في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه، قد خصص لذلك مبلغ 9,700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.

ثانيا: إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي حوالي 156 مليار دولار. [2]

والهدف النهائي من هذا البرنامج هو تخفيض معدلات الفقر وتحقيق الهدف الإنمائي لسنة 2015. [3]

[1]– فطيمة حاجي، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005–2014، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014، ص ص 162–163.

[2]– حميد باشوش، مرجع سابق، ص 76.

[3]– فطيمة حاجي، مرجع سابق، ص 165.

المطلب الثالث: محتوى برنامج التنمية الخماسي "2010-2014"

يخصص برنامج " 2010 – 2014 " أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال:

ما يقارب 5,000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و850 ثانوية) و600,000 مكان بيداغوجي جامعي 400,000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة لتعليم والتكوين المهنيين.

- أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و45 مركبا صحيا متخصصا و377 عيادة متعددة التخصصات، بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.
- مليوني وحدة سكنية منها 1,2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في الأشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014.
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220,000 سكن ريفي بالكهرباء.
- تحسين التزويد بالمياه الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سد و25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.
- أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجه لشبيبة والرياضة منها 80 ملعب و160 قاعدة متعددة الرياضات و400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب.
- وكذا برامج هامة لقطاعات المجاهدين وشؤون الدينية والثقافة والإتصال.

خصص برنامج الإستثمارات العمومية ما يقارب 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص:

- أكثر من 3100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.
- أكثر من 2800 مليار دج مخصص لقطاع النقل من اجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري (على الخصوص تجهيز 14 مدينة بتراموي) وتحدث الهياكل القاعدية للمطارات.

- ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم .
- وما يقارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل .

وعلاوة على حجم النشاطات التي سيفيد بها أداة الإنجاز الوطنية يخصص هذا البرنامج أكثر من 1,500 مليار دج لدعم تنمية الإقتصاد الوطني على الخصوص من خلال:

- أكثر من 1000 مليار دج يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية.
- وما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية والتي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض.

ستعبئ التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة مكن أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البيتروكيماوية وتحديث المؤسسات العمومية.

أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دينار جزائري من البرنامج لموافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة وتمويل آليات إنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيذرها تنفيذ البرنامج الخامسي ويولها النمو الاقتصادي، كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء 3 ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمسة المقبلة.

وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج "2010-2014" مبلغ 250 مليار دج لتطوير إقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي والتعميم التعليم وإستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

وعليه فالملاحظ لهذا البرنامج يلمس بأن هناك جهود كبيرة للدولة من أجل التنمية الاقتصادية والإجتماعية للبلاد، فالجزائر خصصت خلال سنوات " 2010- 2014 " غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار

دولار والذي من شأنه تطوير الجهود التي تشرع فيها منذ 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والإجتماعية.

ويجمع خبراء الإقتصاد أن مبلغ الإلتزامات المالية التي أقرها رئيس الجمهورية السيد عبد الغزيز بوتفليقة خلال هذا البرنامج يترجم إرادة السلطات العمومية في الإستفادة من الصحة المالية للخزينة الوطنية من أجل تسريع وتعزيز التنمية الاقتصادية والإجتماعية ..[1]

[1]– صالحي ناجية، فتيحة مخناش، مرجع سابق، ص ص 9–11.

خلاصة:

بالنظر إلى الوضعية الاقتصادية التي سبقت تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، وخاصة من ناحية المعدلات النمو الاقتصادي، فإنه يمكن القول بأن المخطط جاء من أجل إعادة الإنتعاش إلى النشاط الاقتصادي، وجاء البرنامج التكميلي لدعم النمو ليواصل ما قد تم بدأه في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث جاء بمخصصات مالية ضخمة كان الهدف من ورائها تغطية النقائص المسجلة ومواصلة وتيرة تحسين الأداء الاقتصادي بإستغلال الإنفراج المالي الذي عرفته الجزائر بعد إزدياد مداخليها من المحروقات، ثم جاء برنامج التنمية الخماسي خاص بالفترة " 2010- 2014 " وهو يندرج ضمن دينامكية إعادة الإعمار ويشمل شقين إثنين هما:

- إستكمال المشاريع الكبرى.
- إطلاق مشاريع جديدة.

الفصل الثالث

الآثار المترتبة على البرامج التنموية في الجزائر

تمهيد:

إن تقييم أي سياسة اقتصادية يعتمد أساسا على معرفة مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المحددة لها ومن هذا المنطق فإنا تقييمنا للآثار المترتبة على سياسة الإنعاش الاقتصادي سيتم من خلال تحديد مدى نجاحها في رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض معدل البطالة باعتبارهما هدفان رئيسيان لها.

ولذالك قمنا بالتطرق في فصلنا هذا إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الآثار الاقتصادية المترتبة على البرامج التنموية.

المبحث الثاني: الآثار الاجتماعية المترتبة على البرامج التنموية.

المبحث الأول: الآثار الاقتصادية المترتبة علي البرامج التنموية

سيتم في هذا المبحث إبراز أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي للتنمية في الجزائر خلال الفترة(2001-2014) علي النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: أثر على التوازنات الكلية للإقتصاد الوطني 2001-2004.

سنوضح فيما يلي الآثار المترتبة عن تطبيق هذا البرنامج من خلال تتبع مؤشرات أداء الإقتصاد الجزائري خلال فترة من (2001- 2004) وذلك من خلال جدول التالي:

الجدول رقم (3-1): بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية للإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001- 2004)

% النسبة

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي %	2,1	4,7	6,9	5,2
الديون الخارجية بالمليار دولار	22,44	22,54	23,20	21,44
عجز / فائض الميزانية العامة من الناتج المحلي الإجمالي	(0,6)	(0,1)	(3,53)	6,9
عجز / فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي	11,7	12,9	13,08	13,10
معدل التضخم	4,2	1,4	2,6	3,6
سعر الصرف الدينار مقابل الدولار	77,26	76,70	77,39	72,3
معطل البطالة	25,3	25,7	23,7	17,7
احتياطي الصرف مليار دولار	17,96	23,11	32,92	43,11

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، أفريل 2005.

ملاحظة: النسب بين قوسين تعني العجز، بدونها تعني فائض.

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

إن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ظهر بمقادير موجبة خلال سنوات تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وأن هناك تذبذبا في هذه المعدلات ارتفاعا وانخفاضا رغم أنها موجبة مقارنة مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي المسجلة قبل فترة تطبيق البرنامج، وهو ما سمح بتحقيق انطلاقة اقتصادية قوية.

تراجعت النتائج الموجة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأساس إلى ارتفاع الحصة من إنتاج النفط مما يساعد في زيادة إيرادات الاقتصاد الوطني من الخارج والتي سمحت بتفعيل الطلب الداخلي عن طريق تسجيل مشاريع إنمائية ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

وتجدر الإشارة أن ارتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي انعكست إيجابا على المستوى المعيشي للمواطن، حيث ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، خلال فترة تطبيق البرنامج، من 1,779 دولار أمريكي للفرد الواحد سنة 2001 إلى 2,533 دولار أمريكي سنة 2004، أي بزيادة قدرها 774 دولار أمريكي.

- المديونية الخارجية في تراجع مستمر حيث انتقلت من 33,65 مليار دولار عام 1996 إلى 21,44 مليار دولار عام 2004 ويرجع هذا الأساس إلى السياسات التي اعتمدتها الجزائر لإصلاح الوضع الخارجي، كما أن سوق النفط كان في صالح الجزائر حيث شهدت أسعاره ارتفاعا مستمرا.
- عجز أو فائض الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد سجل عجزا خلال الفترة محل. الدراسة ليتم تحقيق فائض معتبر في سنة 2004، ويرجع هذا الفائض أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط باعتبار ميزانية الجزائر تعتمد بسبة كبيرة على الجباية البترولية.
- عجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد حقق تطورا ملحوظا خلال الفترة محل الدراسة،اتسم بتحقيق فائض شهد ارتفاعا متواصلا ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط باعتبار الجزائر تعتمد في صادراتها على المحروقات بالدرجة الأولى.
- إن التذبذب المسجل في ما يخص معدل التضخم جاء نتيجة انخفاض قيمة الدينار من جهة، وتعديلات التي أجريت على أسعار السلع المدعمة من طرف الدولة ومن جهة أخرى، سياسة التحكم في الأجور.
- إن التخفيضات التي عرفها سعر صرف الدينار اتجاه العملات الأجنبية الرئيسية كدولار مثلا، ترجع أساسا إلى ضعف إنتاجية نمو القطاعات خارج المحروقات.

– التراجع المستمر للبطالة خلال هذه السنوات، حيث تراجعت البطالة إلى حوالي النصف من سنة 2001 إلى سنة 2004، ويمكن رد هذا التراجع إلى الإصلاحات الاقتصادية وانفتاح الذي شجع الاستثمار الأجنبي والوطني في مختلف النشاطات الاقتصادية و التجارية.

– الارتفاع المستمر لاحتياطي الصرف خلال هذه السنوات، حيث قفز احتياطي الصرف من 17,96 مليار سنة 2001 إلى 43,11 مليار دولار عام 2004، محققا نسبة إرتفاع قياسية 140% ويعود هذا التطور المدهش لاحتياطي الصرف إلى:

– ارتفاع سعر النفط في السوق العالمية، إذ تساهم المحروقات منه بقيمة 90% مقابل نسبة لا تتعدى 10% من الاستثمارات المباشرة واحتياطي الذهب وحقوق السحب الخاصة.

– يتضح مما سبق أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد، خاصة بعد تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ، فقد تم التحكم في معدلات التضخم والبطالة، كما أن ميزان المدفوعات والميزانية و العامة سجلا فائضا خلال السنوات الأخيرة، وتم تقليص المديونية الخارجية كما شهد احتياطي الصرف تحسنا كبيرا.[1]

المطلب الثاني: أثر تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي على معدل النمو الاقتصادي

يعد رفع معدل النمو الاقتصادي أحد أهم الأهداف الرئيسية التي حددت للبرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي، باعتبار أن معدلات النمو المسجلة قبل تطبيق هذه البرامج لم تكن لتسمح بتحقيق انطلاقة اقتصادية قوية ومستدامة، ولتوضيح أثر تطبيق هذين البرنامجيين على معدل النمو الاقتصادي، نعتمد على الشكل التالي:

[1]– عايش بولحية، مرجع سابق، ص ص 83–86.

الشكل رقم (1) : تطور معل الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة " 2005-2012"

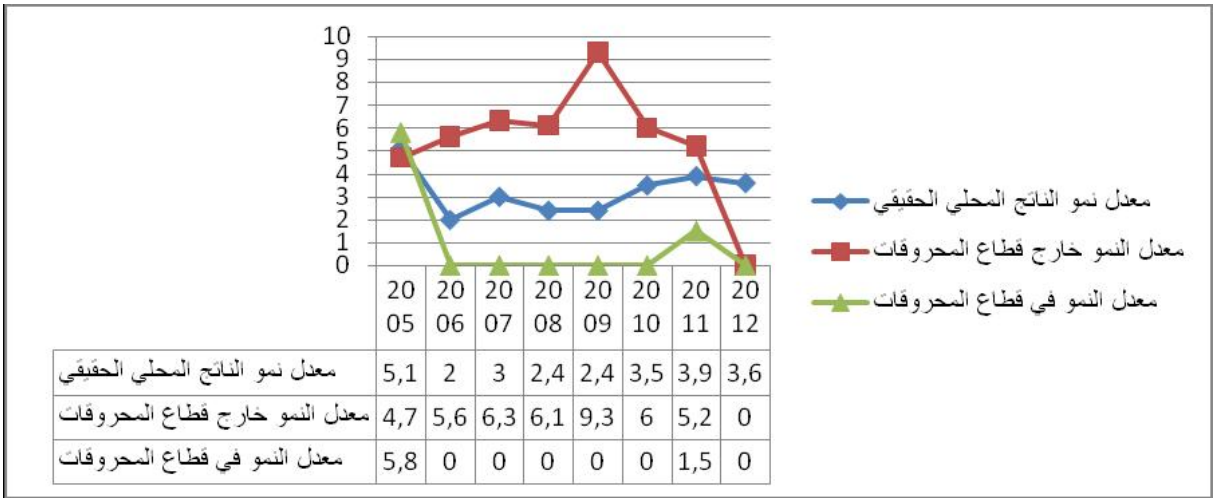

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	5,1	2	3	2,4	2,4	3,5	3,9	3,6
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	4,7	5,6	6,3	6,1	9,3	6	5,2	0
معدل النمو في قطاع المحروقات	5,8	0	0	0	0	0	1,5	0

Source: - Bank of Alegria, Bulletins statistique trimestriels 2012 sur : http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_21f.pdf, update: 1/04/2015

عرف معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي انخفاضا منذ سنة 2006 وهي النسبة التي توافقت مع بدء تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، انتقل معدل نمو "PIB"5,1% سنة 2005 إلى 2,0 % سنة 2006، وذلك راجع إلى الانخفاض الحاد في معدل نمو قطاع المحروقات بـ: - 2,5 % سنة 2006 مقارنة بسنة2005، ثم عاد الانعاش مجددا لكن بشكل متواضع نتيجة ارتفاع معدل نمو قطاع المحروقات، وكذا ارتفاع معدل نمو قطاع المحروقات، وكذا ارتفاع معدل نمو قطاع خارج المحروقات، ليبلغ سنة 2011 بنسبة 3,9 % .

إلا أنه على العموم ظل المتوسط السنوي لمعدل نمو الناتج المحلي والإجمالي خلال فترة " 2005- 2012 " مرتفعا، حيث وصل متوسط معدل النمو خلال هذه الفترة إلى .%3,23

إن الزيادة التي شهدها معدل نمو "PIB" خلال فترة تطبيق البرنامجين، انعكست إيجابا على متوسط نصيب الفرد من "PIB" الذي ارتفع من 1779 دولار أمريكي للفرد سنة 2001 إلى 2553 دولار أمريكي للفرد سنة 2004، وإلى 7180 دولار سنة 2001 و7405 دولار سنة 2012، هو ما يمثل زيادة قدرها 5626 دولار أمريكي، ورغم أن الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تزامنت مع فترة تنفيذ البرنامجيين، إلا أن ذلك لا يعطينا نظرة واضحة عن

كيفية تأثير البرنامج التنموية للفترة " 2005– 2014" على معدل النمو الاقتصادي، لذلك سنقوم بدارسة ما يلي:

1– مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي خلال الفترة "2005– 2014".

لتحليل أثر النمو الاقتصادي يتطلب معرفة التطورات التي شهدها الناتج المحلي الإجمالي من حيث هيكله، وابرز القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في رفعه، وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (3–2): نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي خلال الفترة "2005–2014"

القطاعات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الفلاحة	1,9	4,9	5,0	5,3–	20;0	6,0	8,1	9,0
صناعات عمومية	4,5–	2,2–	3,9–	1,9	0,7	2,5–	4,6	4,6
صناعات قطاع خاص	1,7	2,1	3,2	3,2	-	-	-	-
بناء وأشغال عمومية	7,1	11,6	9,8	9,8	8,7	6,9	9,2	9,3
خدمات خارج الإدارات العامة	6;0	6,5	6,8	7,8	8,8	6,0	20	20,1
خدمات الإدارات العامة	3,0	3,1	6 ,5	8,4	7,0	6,0	16,4	16,9

Source: bank of algeria,bulletins statistiqu trimestrielsé 2012 sur :http://www.bank.of.algeria.dz/pdf.23f.1/04/2015

حقق قطاع المحروقات: معدلات نمو مرتفعة بسبب إرتفاع أسعار المحروقات، وهذا ساهم بشكل كبير في رفع معدل نمو" PIB " خلال فترة تطبيق البرنامجين، باعتبار أن هذا القطاع شكل أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي للجزائر 34,5% كمتوسط خلال الفترة " 2005–2011"، وقد ظهر ذلك جليا خلال سنة 2005 التي حقق فيها الناتج المحلي الإجمالي نمو قدره 5,1 %، بسبب الأداء الإقتصادي القوي لقطاع المحروقات بالدرجة الأولي إذ حقق معدل نمو قدره 5,8%.

قطاع الخدمات: كان لنمو قطاع الخدمات دورا في رفع معدل نمو " PIB" خلال فترة تطبيق البرنامجين، وبالخصوص خدمات الإدارات الغير العامة بنسب 7,8 % و8,8% لسنتي "2008–2009"، ووصلت النسبة إلى 20,1% سنة 2012 حيث يعتبر هذا من نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو، والبرنامج الخماسي اللذان كان من أهدافهما تطور الخدمة

العمومية وتحديثها، وكذا تهيئة المناخ أمام خدمات القطاع الخاص، من خلال سعيه إلى تطور قطاعي النقل والاتصالات، كما أدت الزيادة في حجم الواردات والمبادلات التجارية إلى تنشيط قطاعي النقل والاتصالات، كما أدت الزيادة في حجم الواردات المبادلات التجارية إلى تنشيط قطاعي النقل والتجارة، مما كان له أثر إيجابي على أداء هذا القطاع.

القطاع الفلاحة: إن ارتباط أداء القطاع الفلاحي بالظروف الطبيعية والمناخية السائدة يجعله عرضه لتقلبات حادة، ففي الفترة " 2005–2009 " منحن البرنامج التكميلي لدعم النمو تم تخصيص قيمة 300 مليار دج، أي حوالي 5 أضعاف ما خصص لهذا القطاع في الفترة "2001–2004"، وقد ساهم هذا الدعم في رفع معدلات نمو قطاع الفلاحي بـ : 3,1 % بين " 2005– 2007 " غير أن هذا القطاع سجل نسبة نمو سالبة قدرت بـ – 5,3 % سنة 2008 بسبب ظاهرة الجفاف التي شهدتها الجزائر، وفي سنة 2009 شهد هذا القطاع نسبة نمو قياسية قدرت بـ: 20 % نتيجة تحسن الظروف المناخية خلال نفس السنة، ووصلت النسبة إلى 9% سنة 2012، كما كان للجهود المعتبرة التي بذلتها الدولة من أجل تنشيط هذا القطاع من خلال تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية إبتداءا من سنة 2000، وبرنامج الإنعاش الإقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، والبرنامج الخماسي الذي خص به هذا القطاع، أثار إيجابية على أداء هذا القطاع الذي أثر بدوره وبشكل إيجابي على معدل النمو الإقتصادي.

قطاع البناء والأشغال العمومية: يعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية القطاع الوحيد الذي إستفاد بشكل كبير ومباشر من تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، والبرنامج الخماسي، حيث ساهمت العمليات والمشاريع المدرجة ضمن هذا البرنامجيين في رفع معدلات نمو هذا القطاع، إذ سجل هذا القطاع معدل نمو قدره 9,09% كمتوسط " PIB " خلال فترة "2005– 2012 "، وبلغ أعلى إرتفاع له سنة 2006 بنسبة نمو وصلت إلى 11,6%، نتيجة حجم الإنفاق العام الموجه لهذا القطاع سواء في شكل برامج الهياكل القاعدية، والمنشآت الأساسية وبرنامج المليون سكن، وبالتالي ساهم الأداء القوي لهذا القطاع في رفع معدل النمو الإقتصادي خلال فترة تطبيق البرنامجيين .

قطاع الصناعة: سجل القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة، لكنها تبقى دون المستوى إذ بلغت كحد أقصى سنة 2007 بـ: 3,2% ، ويعتبر القطاع الصناعي الوحيد الذي سجل نسبة نمو متدنية خلال الفترة " 2005–2007 "، أما القطاع الصناعي العام فخلال فترة تطبيق البرنامجيين سجل معدلات نمو سالبة، وذلك راجع إلى إنخفاض المؤشرات الإنتاجية والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (3–3): مؤشرات الإنتاج الصناعي في الجزائر للفترة 2005–2010.

1889=100

البيانات	2005	%	2006	%	2007	%	2008	%	2009	%	2010	%
طاقة ومياه	231	3,1	239,6	3,4	253,9	6,0	273,9	7,8	293,4	7,2	309,8	5,8
محروقات	149	0,9–	148,5	0,7–	150,7	1,4	147,1	2,4 –	139,2	5,4–	136;3	2,1–
صناعة إستراتجية	91,0	14,2	104,5	15,1	120,9	8,0	132,8	9,8	137,3	3,4	132,8	3,3–
إنشاءات	70,6	1,2	71,5	1,3	55,5	8,9–	57,7	3,9	62,9	9,1	54,6	13,2–
مواد البناء	112	4,1–	108,5	3,7–	116,1	2,7	114,2	1,6–	113,1	1,0–	107,4	5,0–
صناعة كيميائية	82,3	4,3–	77,7	5,6–	67,4	4,4–	69,1	2,5	70,5	2;0	63,0	10,6–
صناعة غير غذائية	34,6	5,9–	31,9	7,6–	32,3	2,1–	34,5	6,7	31,3	9,1–	30,3	3,3–
نسيج	24,6	12–	21,2	14–	18,4	15,0–	18,2	1,1–	18,4	1,0	16,4	10,8–
جلود وأحذية	10,9	14,9–	9,2	15,9–	7,4	4,8–	7,4	1,2–	6,6	10,2–	6,2	6,1–
خشب و ورق	23,1	2,7	23,7	2,9	23,2	6,8–	20,4	11,9–	16,8	21,4–	18,4	14,8
صناعات أخرى	19;0	29,2–	18,8	31,2–	13,00	9,1	10,3	20,6–	10,3	0,2–	8,1	21,3–
المؤشر العام	88,7	0,4	88,4	0,5–	90,1	0,3	91,8	1,9	92,2	0,4	89,8	2,5–

Source:bank of algeria, rapport 2010
sur: http://bank.of.algeria.dz.rapport.ba.2010/annexeapport 2010.pdf.update:1/04/2015

كل النشاطات الصناعية تعاني من خلل في هيكلها الإنتاجي، ومعدل نمو الإنتاج بها غير مستقرة، حيث سجلت كل مكن الصناعة النسيجية والغذائية والصناعات الجلدية وصناعة أخرى خلال الفترة " 2005 – 2010 " تقريبا معدلات نمو سالبة، حيث قدرة نسبة النمو في 2010 بـ: – 10,8% و – 3,3% و– 6,1% و– 21,3% على التوالي، باستثناء قطاع ص.ح.م.م.ك.أ الذي سجل معدلات نمو موجبة كان مصدرها بالدرجة الأولى الصناعات المرتبطة بالحديد والصلب، بالإضافة إلى أن قطاع مواد البناء والزجاج سجل الآخر معدلات موجبة حيث قدرت نسب النمو في 2010 بـ: – 14,8%.

كما نجد أن صناعة المحروقات، المناجم والمقالع هي الأخرى سجلت معدلات نمو سالبة خلال نفس الفترة، وذلك راجع لانخفاض أسعار المحروقات والمواد المنجمية، أما الصناعات الأخرى المتمثلة في المياه والطاقة، فقد سجلت معدلات موجبة، من هنا يمكن القول أن القطاع الصناعي الجزائري لم يستفيد من ديناميكية نمو الاقتصاد

الوطني التي نجمت عن ارتفاع النفقات العمومية في مجال التجهيز، ومن ارتفاع الطلب العالمي الحالي.

وهو ما يبين عدم تفاعل هذا القطاع مع البرنامج التكميلي لدعم النمو، والبرنامج الخماسي بالنظر للمشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي، كما أن تدهور المناخ الاستثماري خاصة في جانب التمويلي والإداري ساهم في عرقلة نمو وتطور القطاع الخاص، كل ذلك أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي عن الاستجابة للطلب الكلي المتزايد، نتيجة تطبيق البرنامج التكميلي والبرنامج الخماسي، بالرغم من مما وفراه من ازدياد الطلب في إطار برامجهما، ومشاريعهما على التجهيزات الصناعية بمختلف أنواعها، لم يقابله استجابة من طرف القطاع الصناعي العام، والقطاع الصناعي الخاص، مما أدى إلى ازدياد حجم الواردات من المواد المصنعة، والنصف مصنعة والجدول التالي يضح ذلك:

الجدول رقم (3- 4): حجم الواردات الصناعية في الجزائر للفترة " 2005 -2011"

الوحدة: مليون دولار

البيانات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
سلع غذائية	3800	4824	7813	5810	6085	9850
سلع الإنتاج	6021	8208	12002	11924	12462	13632
تجهيزات ومعدات	8624	10096	13267	15273	16117	16437
مواد استهلاكية غير غذائية	3011	4008	6397	6096	5836	7328
المجموع	21456	27440	39479	39103	40473	47247

المصدر: وزارة التجارة الجزائرية، 2012 على الموقع التـــالي: http://www.mincommerce.gov.dz

شكلت التجهيزات والمعدات أكبر نسبة من الواردات للفترة "2005- 2014" بمتوسط بلغ 35,5%، وذلك راجع لزيادة الطلب عليها.

الإستهلاك العام والخاص في الجزائر خلال فترة تطبيق البرامج التنموية للفترة "2005-2014" لقد جاء الأثر الإيجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي خارج قطاع المحروقات من خلال أثره الإيجابي على التغيرات الوسيطة، حيث من ناحية الإستهلاك فقد إرتفع بنسبة 9,4% خلال الفترة 2006-2010، إذ إرتفع الإستهلاك العام

خلال نفس الفترة بمتوسط معدل نمو قدر بـ: 6,8 %، في حيث قدر متوسط نمو الإستهلاك الخاص خلال نفس الفترة ذاتها بـ: 2,3 %، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3- 5): تطور حجم الإستهلاك العام والخاص في الجزائر للفترة "2005-2011"

الوحدة: مليار دولار

البيانات	2006	2007	2008	2009	2010
حجم الإستهلاك العام	954,9	1089,0	1459,1	1646,2	2166,9
حجم الإستهلاك الخاص	2695,6	2963,8	3346,6	3768,5	4155,2
حجم الإستهلاك الكلي	3650,5	4052,8	4805,7	5414,7	6322,1
نسبة الإستهلاك من PIB %	42,9	43,3	43,3	54,0	52,5
نسبة الإستهلاك العام من PIB %	11,2	11,6	13,2	16,4	18,0
نسبة الإستهلاك الخاص من PIB %	31,07	31,6	30,2	37,6	34,5

Source :office national des statitiques, http://www.ons.dz/-emploi-et-chomage-au-quatrieme-html2011,MISE A Gours10 /04/2015 .

عرف الإستهلاك العام من PIB إرتفاعا بشكل كبير من 11,2 % سنة 2006 إلى 18 % سنة 2010، الأمر نفسه ينطبق على نفسه ينطبق على الإستهلاك الخاص فقد إرتفع من31,07 % سنة 2006 إلى 34,5 % سنة 2010 ويرجع ذلك إلى الزيادة الكبيرة في الإنفاق الحكومي، حيث تم زيادة في الأجور والمعاشات التقاعدية لجميع موظفي الدولة المدنيين والعسكريين بالإضافة إلى دعم الأسعار الغذائية، كما شهدت هذه الفترة إرتفاع في نصيب الفرد من الإستهلاك والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3- 6): متوسط نصيب الفرد من الإستهلاك للفترة " 2005 – 2011 "

الوحدة: دولار

البيان / السنة	متوسط نصيب الفرد من الإستهلاك الإجمالي	متوسط نصيب الفرد من الإستهلاك العائلي	متوسط نصيب الفرد من من الإستهلاك الحكومي
2005	3,1	-	1,50
2006	3	-	1,08
2007	3	-	1,00
2008	5,70	3,90	1,76
2009	5,49	3,73	1,76
2010	5,96	4,54	1,42
2011	7,89	4,84	3,04

المصدر: تقارير مختلفة لتقرير الاقتصادي العربي " 2006- 2007 – 2008- 2009-2010-2011 "

إرتفع نصيب الفرد الجزائري من الإستهلاك من 3,1 دولار سنة 2005 إلى 7,89 دولار فاليوم سنة 2001، كما عرف متوسط نصيب الفرد من الإستهلاك الحكومي هو الآخر إرتفاعا من1,5 دولار في اليوم سنة 2005 إلى 3,04 دولار في اليوم سنة 2011.[1]

[1]- فطيمة حاجي، مرجع سابق، ص ص186-192.

المبحث الثاني: الآثار الإجتماعية المترتبة علي البرامج التنموية

لقد كانت للبرامج التنموية للفترة الممتدة مابين (2001-2014) آثار واضحة على معدلات البطالة في الجزائر.

المطلب الأول: أثر مخطط الإنعاش الإقتصادي على معدلات البطالة 2001-2004

شهدت معدلات البطالة خلال الفترة 2001- 2004 قفزة كبيرة قدرة في حدود 10% ما بين سنة " 2001 و 2004 " نتيجة إستفادة أهم القطاعات الإقتصادية من مخطط فيما يخص تطور حجم العمالة ولو بشكل نسبي، وذلك كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (3- 7): تطور حجم العمالة والمعدلات البطالة في الجزائر "2001 – 2004"

الوحدة: ألف عامل

السنوات / المؤشرات	2001	2002	2003	2004
حجم العمالة الناشطة	975	9305	9540	9780
حجم العمالة المشغلة	5199	5462	5741	5976
الفلاحة	1328	1438	1565	1617
الصناعة	503	504	510	523
بناء وأشغال عمومية	803	860	907	977
إدارة	1456	1503	1490	1510
نقل ، مواصلات وتجارة	1109	1157	1269	1349
أعمال منزلية، خدمة وطنية وقطاعات أخرى	1398	1455	1537	2070
معدل البطالة	% 27,3	% 25,7	% 23,7	% 17,7

Source :bankue d'algéria :rapport

Annuel de la banque d'algerie2008,p180.(www.bankof algeeria.dz/rapport.htm) 01/04/2015

ويتوضح من خلال الجدول السابق الأثر الإيجابي لمخطط الإنعاش الاقتصادي على أغلبية قطاعات، حيث شهد القطاع الفلاحي تطورات ملحوظة بحث كان أكبر قطاع ساهمة في الحد.

من معدلات البطالة للفترة 2001-2004 نتيجة بلوغ متوسط معدل نمو حجم العمالة 8 %، أما قطاع الخدمات فقد ساهمة بدوره في زيادة حجم العمالة بما يقدر بـ3,1 % كمتوسط معدل نمو سنوي مستفيدا في ذلك من تطور قطاع النقل نتيجة تطور البنى التحتية من طرق وسكك حديدية، إضافة إلى تطور قطاع التجارة نتيجة تحسن مستوى معيشة السكان وزيادة الطلب، أما قطاع البناء والأشغال العمومية فقد إستفاد من هذا المخطط نظرا للمخصصات المالية التي وجهة له وذلك بمتوسط معدل نمو سنوي في حجم العمالة قدر بـ5,1 %، في حيث شكل القطاع الصناعي الاستثناء بضعف تطور حجم العمالة فيه نظرا في ضعف الأداء وعدم القدرة علي المنافسة خصوصا مع التراجع المسجل في عدد الوحدات الصناعية خلال فترة التسعينات.

ومقارنة مع ما تم تسجيله من مخصصات مالية في إطار مخطط الإنعاش الإقتصادي من جهة ومع ما تم تسجيله من تزايد في قيمة الواردات خلال الفترة 2001- 2004 فإنه يمكن القول أنه كان من الممكن تحقيق معدلات بطالة ادني مما قد يتم تحقيقها لو تميز الجهاز الإنتاجي في الإقتصاد الجزائري بنوع من المرونة والحركية في الأداء تزامنا مع الزيادة المسجلة في الطلب الكلي نتيجة هذا المخطط، حيث أن الزيادة في حجم العمالة لا تعكس حقيقة الزيادة الكبيرة في الطلب الكلي التي ولدها مخطط الإنعاش الإقتصادي، وذلك يرجع بالأساس إلى نسبة معتبرة من الزيادة المعتبرة في الطلب الكلي الناتجة عن مخطط الإنعاش الإقتصادي قد تم تلبيتها عن طريق الطلب الخارجي بدل الطلب المحلي، حيث تزايدت قيمة الواردات من 9 مليار دولار سنة 2001 إلى 17 مليار دولار سنة 2014. [1]

[1] – banque d'algerie,rapport annuel,2005,p190.

المطلب الثاني: أثر التطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي على التشغيل والبطالة

ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو، والبرنامج الخماسي في إحداث مناصب شغل جديدة، في إطار العمليات والمشاريع المدرجة ضمن البرنامجين، وقد إتخذت هذه المساهمة شكلين:

- مساهمة مباشرة: تمثلت في مناصب العمل التي أحدثت ضمن قطاعي الفلاحة والبناء والأشغال العمومية، باعتبارهما القطاعيين اللذان إستفادا مباشرة من مشاريع والعمليات المدرجة ضمن البرنامجين، وفي هذا الإطار فقد قدرت عدد مناصب العمل التي أحدثت خلال الفترة " من 2005 حتى ديسمبر 2012 " حوالي 728,666 منصب عمل دائم ومؤقت.
- مساهمة غير مباشرة: تمثلت في مناصب الشغل التي تم إنشاؤها في القطاعات التي استفادته بطريقة غير مباشرة من البرنامجيين، والتي تمثلت القطاع الصناعي والقطاع الخدمات.

بصفة عامة يمكن تلمس الأثر الذي أحدثه البرنامج التكميلي لدعم النمو، والبرنامج الخماسي على مستويات التشغيل والبطالة، من خلال دراسة تطور هذه المستويات خلال فترة تطبيق البرنامج وهو يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3- 8): تطور معدلات التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة "2005 – 2011 "

(الوحدة: الألف- %)

المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الحجم العمالة النشطة	10027	10267	10514	10801	10544	10812	
حجم العمالة المشتغلة	6222	6517	6771	7002	9472	9736	
ا-1- قطاع الفلاحة	1682	1780	1842	1841	1242	1136	
ا-2- قطاع الصناعة	523	525	522	530	1194	1337	
ا-3- قطاع البناء والأشغال العمومية	1527	1542	1557	1572	.	.	
ا-4- إدارة	1439	1510	1589	1688	5318	5377	
أعمال المنزلية، خدمة الوطنية أعمال غير منتظمة	2275	2485	2498	2579	.	.	
معدل البطالة	15,3	12,3	11,8	11,3	10,2	10,0	10,0

المصدر: إحصائيات صندوق النقد الدولي خلال الفترة " 2005- 2012 "

الديوان الوطني للإحصائيات: دراسة حول معدل البطالة خلال سنة 2012 .

ازدادت فئة السكان العاملين بمتوسط معدل سنوي قدره : 7,82 % خلال الفترة "2005- 2012"، وهو معدل أعلى من معدل المسجل خلال سنة 2000 الذي بلغ 1,6%، إذ إنتقلت الفئة العاملة من 10027,000 عامل سنة 2005 إلى 1082,000 عامل سنة 2010، إن هذا التحسن ترافق مع تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، والبرنامج الخماسي مما يؤكد على أن البرنامجين قد ساهما في رفع عدد العمال.

أما القطاعات التي ساهمت في رفع نسبة العمالة فهي:

-**القطاع الفلاحي:** بلغ متوسط معدل النمو السنوي لعمال هذا القطاع 8,07 % خلال الفترة " 2005- 2014"، حيث إنتقل عدد عمال هذا القطاع من 1683,000 عامل سنة 2005 إلى 1136,000 عامل سنة 2010، أي نسبة إنخفاض قدرها : 21,77 % خلال نفس الفترة .

-**قطاع البناء والأشغال العمومية:** يعد قطاع البناء والأشغال العمومية الذي إستفاد بشكل كبير من تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي، حيث ساهمت المشاريع والعمليات المدرجة ضمن البرنامج في رفع عدد عمال هذا القطاع، الذي إنتقل من 1050,000 عامل سنة 2005 إلى 1886,000 عامل سنة 2010، أي نسبة زيادة قدرها 20,49 % وبمتوسط معدل نمو سنوي قدره : 5,45 % .

-**قطاع الصناعة:** سجل قطاع الصناعة نسب نمو العمالة خلال الفترة 2000-2010 إذ إنتقل عدد عمال هذا القطاع من 523,000 عامل سنة 2005 إلى 1373,000 عامل سنة 2010، أي نسبة زيادة قدرها : 16,25%.

-**قطاع الخدمات:** أما فيما يخص قطاع الخدمات فقد سجلت عاملة هذا القطاع زيادة معتبرة قدرها 3,13 % خلال الفترة "2005-2010"، إذ إنتقل عدد عمال هذا القطاع 1439,000 عامل سنة 2005 إلى 5377,000 عامل سنة 2010، أي بنسبة زيادة قدرها 27,36 % خلال نفس الفترة إن هذه الزيادة تفسر بالتأثير الإيجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي على قطاعات : النقل، التجارة والإتصلات.

كان لإزدياد نسبة العمالة في معظم القطاعات الاقتصادية أثر إيجابي على نسبة البطالة، والتي انخفضت من 15,3 % سنة 2005 إلى 10,0 % سنة 2011 أي انخفاض قدره 5,3 %.

وبصفة عامة يمكن القول أن تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي ساهما في خفض نسبة البطالة خلال الفترة "2005-2012"، بسبب المساهمة القوية لكل من قطاع الفلاحة، والبناء و الأشغال العمومية في توفير فرص عمل جديدة، باعتبار أن هذين القطاعين قد إستفادا بشكل مباشر وإيجابي من دعم هذين البرنامجيين، ورغم ذلك فإن التأثير الإيجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي على مستويات التشغيل والعمالة يبقى تأثير ظرفيا، وغير مستدام، باعتبار أن القطاع الصناعي العمومي الذي يعد القطاع الوحيد الرئيسي القادر على توفير فرص عمل حقيقية ودائمة، لم يساهم بالشكل الكافي في رفع مستويات التشغيل بالنظر للمشاكل الهيكلية، والتمويلية التي يعاني منها القطاع، كما أن معظم فرص العمل التي أنشئت ضمن قطاعي الفلاحة، الإدارة والبناء

والأشغال العمومية، عبارة عن فرص عمل مؤقتة، تأثر بشكل كبير بمجموعة من العوامل الخارجية، التي يؤثر على أداء هذين القطاعيين أهمهما:

- مدى ملائمة الظروف الطبيعية والمناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي.
- حجم المشاريع المنفذة من طرف الدولة بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومي[1].

المطلب الثالث: أثر تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي على المستوى المعيشي:

من المعلوم أن تخفيض نسبة الفقر في الجزائر يعد من بين أهم الأهداف الرئيسية التي حددت للبرنامج التكميلي لدعم النمو، والبرنامج الخماسي، بحيث أن جزءا هاما من هذه البرامج وجه نحو العمليات والمشاريع التي تهدف إلى تحسين الإطار المعيشي للسكان، ودعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، ومن المعروف أن تحسين المستوى المعيشي للسكان يساهم في تراجع نسبة الفقر، وفي هذا الإطار نجد أن الجزائر سجلت تحسنا فيما يخص مؤشر مستوى المعيشية، حيث إرتفع هذا المؤشر من سنة لأخرى، فبعدما كان مؤشر المعيشية في المتوسط للفترة " 1997-2000" يقدر بـ: 0,65، ارتفع خلال الفترة " 2001- 2004 " إلى 0,69، ووصل متوسط المؤشر خلال الفترة " 2005- 2009 " إلى 0,732[2]، وذلك راجع لتحسين نصيب الفرد من الناتج المحلي والإجمالي، وإلى زيادة الإستهلاك الفردي، وإرتفاع الأجور، وانخفاض معدل التضخم، والجدول التالي يبين لنا تطور أهم المؤشرات الخاصة المرتبطة بمستوى المعيشية كمتوسط خلال ثلاث فترات مختلفة:

الفترة الأولى: " 1995- 2000 " تمثل فترة تطبيق سياسة التعديل الهيكلي.

الفترة الثانية: " 2000- 2004 " تمثل فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي.

الفترة الثالثة: " 2005- 2014 " تمثل فترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي.

[1]- وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، إستراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة، ملف صحفي، 2008.

[2]- تقارير التنمية البشرية من سنة 1997-2010.

الجدول رقم (3- 9): المتوسط السنوي لمعدل نمو المؤشرات الكلية المرتبطة بمستوى المعيشية من "1995 إلى 2012 ".

الوحدة: %

المؤشرات	المتوسط السنوي خلال الفترة " 1995- 2000"	المتوسط السنوي خلال الفترة " 2000-2004"	المتوسط السنوي خلال الفترة " 2005- 2012 "
الناتج المحلي الإجمالي PIB	+ 3,1	+ 4,9	+ 3,29
نصيب الفرد من PIB	+ 0,9	+ 3,3	+ 10,47
الإستهلاك الفردي	+ 1,2	+ 4,9	+10,95
الدخل التصرفي الفردي	+ 3,7	+ 5,4	.
أجـور	+ 1,1	+ 5,2	+ 14,66
تضخـم	+ 6,3	+ 3	+ 3,67

المصدر: المحافظة الوطنية للتخطيط ،، الفقر في الجزائر، سيتمر 2004، ص 05.

-office national des statistiques, rétrospectire des comptes économiques 1963à 2010,séries e : Satatistiques économiques, n166, Alger, novembre2011, p68.

سـجلت جميـع المؤشـرات المرتبطـة بمـستوى معيـشة الـسكان خـلال الفتـرتين الثانيـة والثالثة تحسنا، لكن مستوى هذا التحسن أعلى خلال الفترة الثالثة، وهي الفترة التي تزامنت مـع تطبيـق البرنـامج التكميلـي والبرنـامج الخماسـي للفترة 2005- 2012، فعلـى سبيل المثـال ازداد نمو الاستهلاك الفردي بمقدار 3,6 نقطة مئوية، إذ إنتقل من 1,3% خلال الفترة الأولـى إلـى 4,5% خـلال الفتـرة الثانيـة، وإلـى 10,95% للفتـرة الثالثـة، ويرجـع ذلـك إلـى الزيـادة التـي شهدها الدخل التصرفي الفردي الذي إرتفع بمعدل 5,4% خلال نفس الفترة، نتيجة زيادة حجم الأجـور بمقـدار 5,2 خـلال الفتـرة الثانيـة، وإلـى 14,66 خـلال المرحلـة الثالثـة، كمـا سـاهم انخفاض معدل التضخم خلال الفترة الثالثة في ارتفاع القدرة الشرائية للأفراد، وبالتالي ارتفاع الدخل الفردي.

إن النتـائج المحققـة خـلال فتـرة تطبيـق البرنـامج التكميلـي لـدعم النمـو، والبرنـامج الخماسي ساهمت في تخفيض نسبة الفقر، وهذا الانخفاض لوحظ سنة 2001 وسنة 2005 والتأكد خلال سنة 2011، والشكل التالي يوضح معدلات الفقر خلال هذه الفترة.

الشكل (2): معدلات الفقر في الجزائر للفترة2005-2012

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2008 . البيانات من 2010-2011 تم أخذها من الاجتماعات التقنية لرئيس الجمهورية مع وزير التضامن.

كما أن معدلات الفقر البشري في الجزائر هي الأخرى عرفت انخفاضا من 16,60% سنة 2005 إلى 13,69 % سنة 2011، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3- 10): تطور مؤشر الفقر البشري ومكوناته في الجزائر خلال الفترة "2005- 2011".

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النسبة المئوية لمؤشر الفقر البشري	16,60	18,95	18,23	17,16	15,40	14,72	13,69
النسبة المئوية لاحتمال الوفاة قبل سن الأربعين	6,39	6,03	5,83	5,71	6,5	6,3	6,10
النسبة المئوية معدل الأمية لفئة 15 سنة فما فوق	23,70	27,2	26,16	24,60	22,00	21	19,5
النسبة المئوية للسكان المحرومين من الماء الشروب	5,00	5,00	5,00	5,00	5,00	5,00	5,00
النسبة المئوية للأطفال الذين يعانون من نقص الوزن الأقل من 5 سنوات	3,50	3,70	3,70	3,70	3,1	3,1	3,1

المصدر: تقرير CNES، 2008. نتائج 2009، 2010، 2011 تم حسابها بناء على معطيات البنك الدولي للسنوات 2009، 2010، 2011.

انخفض مؤشر الفقر البشري انخفض من 16,60% سنة 2005 إلى 13,69% سنة 2011، وذلك راجع لتحسن مؤشرات المتمثلة في:

- انخفاض النسبة المئوية لاحتمال الوفاة قبل الأربعين من 6,39% سنة 2005 إلى 6,1% سنة 2011.
- انخفاض النسبة المئوية معدل الأمية لفئة 15 سنة فما فوق من 23,70 % سنة 2005 إلى 19,5 % سنة 2011.
- انخفاض النسبة المئوية للأطفال الذين يعانون من نقص الوزن الأقل من 5 سنوات من 3,5 % سنة 2005 إلى 3,1 سنة 2011.

عموما ظلت نسبة الفقر البشري مرتفعة، وذلك راجع لارتفاع نسبة الأمية والتي بلغت نسبة 19,5% سنة 2011، بالإضافة إلى وجود نسبة من الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن الأقل من 5 سنوات.

خلاصة:

إن تحديد فعالية البرنامج في رفع معدل النمو الاقتصادي وخفض معدل البطالة، يتطلب منا معرفة مدي نجاح البرامج في تحقيق الأهداف الرئيسية التي حددت له.

لقد عرفت جميع المؤشرات المرتبطة بالاقتصاد الوطني تحسنا خلال الفترة التي تزامنت مع تطبيق البرامج التنموية للفترة من2001-2014، فعلى سبيل المثال انخفض معدل البطالة من 27,3% سنة2001 إلى 17,7% سنة 2004 ومن 15,3% سنة 2005 إلى 10,0% سنة 2010.

الخاتمة

من خلال تتبع مسار الإصلاح الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري نلاحظ أنه تم التغيير التوجه الاقتصادي، من اقتصاد موجه مركزي معتمد على التخطيط تحت رعاية تامة من قبل القطاع العام نحو تبني نظام اقتصاد السوق الذي نادى بضرورة تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية فاتحة المجال أمام الخوصصة والتغيير الهيكلي في ظل سيادة قانون السوق وفقا لقوى العرض والطلب كأحد دعامات هذا النظام الجديد بالنسبة للسلطات الجزائرية، التي اتخذت خطوة التغيير والتعديل والإصلاح بمشاركة أطراف أجنبية ممثل في صندوق النقد الدولي ولكن ذلك اقتضى العديد من الإجراءات النقدية والمالية على غرار تخفيض قيمة العملة ورفع الدعم على الأسعار وغيرها من الشروط.

وكان الهدف من كل ذلك هو سعي السلطات العامة إلى رسم سياسة اقتصادية بمختلف وسائلها وأدواتها تصبوا إلى ضمان الاستقرار النقدي وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية ومنه الوصول إلى تسجيل معدلات نمو اقتصادية موجبة نوعا ما.

وبعد سنتين من انتهاء برامج الإصلاحات الهيكلية، عادت الجزائر من جديد إلى صيغة العمل بالتخطيط من خلال إستراتيجية النمو المحلية. إن إستراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا تندرج على المستوى الداخلي في الدعم، الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، والبرنامج الخماسي 2010-2014.

نتائج اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** تم التأكد من صحة الفرضية، حيث أن الإصلاحات الاقتصادية قبل الألفية الثالثة كانت ضرورة اقتصادية و اجتماعية نظرا لما يعاني منه الاقتصادي الجزائري من الناحيتين.
- **الفرضية الثانية:** تم التأكد من صحة الفرضية، بحيث اهتمت البرامج التنموية بقطاعات دعم النشاطات الإنتاجية (فلاحة، الصيد وموارد المائية)، وبرنامج تشجيع ظروف معيشة السكان (السكنات، التربية الوطنية...).
- **الفرضية الثالثة:** تم التأكد من صحة الفرضية، حيث من لآثار الاقتصادية والاجتماعية للبرامج التنموية رفع معدل النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة.

نتائج الدراسة:

- تم الاتفاق مع الصندوق النقد الدولي تحت شروط أهمها: تحرير التجارة الخارجية وحفظ قيمة العملة الوطنية.
- لقد أدي تطبيق برنامج التعديل الهيكلي في الجزائر إلي نتائج معتبرة وإيجابية على المستوي المؤشرات الاقتصادية الكلية.
- تدهور ظروف السكان في فترة التسعينيات، بالإضافة إلي تدهور أحوال البطالين والمسرحين من مناصب عملهم.
- تهدف سياسة الإنعاش الاقتصادي إلي تنشيط الطلب الكلي، ودعم النشاطات المنتجة وتوفير مناصب شغل.
- خصصت السلطات العمومية مبالغ ضخمة للبرامج التنموية، ويعد البرنامج الخماسي 2010-2014 أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال بمبلغ يصل لـ286 مليار دولار أمريكي.
- ظل المتوسط السنوي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي علي العموم خلال فترة 2005-2012 مرتفعا
- حققت معدلات البطالة خلال الفترة 2001-2004 قفزة كبيرة في حدود 10%، من 27.3% سنة 2001 إلي 17.7% سنة 2004.

التوصيات:

- إن نجاح أي إصلاحات اقتصادية في تحقيق أهدافها يتوقف علي طبيعة وحجم هذه الأهداف ومن هذا المنطلق يتعين علي الهيئات المكلفة بإعداد السياسات الاقتصادية في الجزائر تحديد أهداف واقعية وقابلة للتحقيق بالإضافة إلي تقليل عدد هذه الأهداف إلى أقل قدر ممكن باعتبار أن ذلك سيؤدي إلي زيادة كفاءة وفعالية هذه السياسات من خلال تركيز مختلف المشاريع والعمليات ضمن قطاعات محددة.
- العمل على ترشيد النفقات العامة والتركيز على القطاعات التي تعمل على خلق القيمة المضافة(المؤسسات الإنتاجية) بما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد الوطني.

- توضيح صلاحية ومسؤولية مختلف مراكز القرار الكلفة بتوجيه تسيير الاقتصاد بهدف المزيد من فعالية في تطبيق الإصلاحات.

آفاق البحث:

وبعد دراستنا للإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري وآثارها الاقتصادية والاجتماعية نختم بحثنا بسؤال يكون منطلق لبحوث أخري، ما مدي فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني؟

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. ادم مهدي أحمد، **الخصخصة في الدول النامية**، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة،2001 .
2. بن دعيدة، عبد الله، "**التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية**"، في سلسلة بحوث الندرة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط–الجزائر، صلاحات الإقتصادية والسياسية الخوصصة في البلدان العربية، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2005.
3. ضياء مجيد الموسوي، **الخوصصة والتصحيحات الهيكلية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2005.
4. عبد الله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجازها أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية**، جامعة الجزائر، 2005
5. عبد المجيد راشد، **سياسة التثبيت والتكييف الهيكلي**، مجلة الركت الأخضر، الكويت، 2008
6. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003
7. علي غربي، يمينة نزار، **التكنولوجيا المستوردة وتنمية الثقافة العمالية بالمؤسسة الصناعية**، مخبر علم الاجتماع والاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري، الجزائر، 2005.
8. كريم النشاشيبي وآخرون،**الجزائر تحقق الاستقرار والتحول اقتصاد السوق**، صندوق النقد الولي، واشنطن1998.
9. محفوظ لشعب، **القانون المصرفي**، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر،2003.

10. محمد الصغير بعلي، **تشريع العمل في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1994.
11. محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
12. مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009
13. مدني بن شهرة، **سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ومؤسسات المالية الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008
14. ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة،الدار المحمدية العامة، الجزائر**، الطبعة الأولى، 1998،ص201.
15. يوسف سعدون، **علم الاجتماع والدراسة التغيير التنظيمي في المؤسسات الصناعية**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

الرسائل العلمية:

16. بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها علي تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،2006.
17. حميد بوزيد، **النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)**،أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006.
18. زكريا دمدوم، **الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري 1990-2000 "دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2002.
19. أحمين شفير، **الإصلاحات الاقتصادية وآثارها علي البطالة والتشغيل "حالة الجزائر"**، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001.
20. سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية علي معدل البطالة-دراسة قياسية تحليلية-حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2010.

21. خيرة عباسي، **انعكاس الانفتاح في ظل المنظمة العالمية للتجارة علي الاقتصاد الجزائري –دراسة تحليلية–**، رسالة ماستر، في علوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012،

22. حمزة سيلام، فاتح ولد يزيو، **فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي–دراسة حالة الجزائر 2000–2014–**، رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، الجزائر، 2014.

23. عايش بولحية، **دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر** للفترة الممتدة مابين 2001–2004، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011.

24. حميد باشوش، **المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية حالة:** الطريق السيار شرق–غرب، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011.

25. فطيمة حاجي، **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005–2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014.

التقارير:

26. التقرير العام للمخطط الخماسي الأول ، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية.

27. التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني 1985–1989، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية

28. تقارير التنمية البشرية، من سنة 1997–2010.

29. تقرير التنمية البشرية، 2008.

30. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي cnes، 2008.

31. تقارير مختلفة للتقرير الاقتصادي العربي–2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011.

32. تقرير وزارة المالية أفريل 1997.

33. تقرير البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، أفريل 2005.
34. 9 وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، إستراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة، ملف صحفي 2008.
35. إحصائيات صندوق النقد الدولي خلال الفترة "2005-2012".

المجلات والملتقيات:

36. بغداد كربالي، نظرة عامة علي التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005.
37. حسان خبابة، الخوصصة في الجزائر:مبرراتها وعوائقها، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، العدد 06، 2006.
38. صالحي ناجية ومخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي علي النمو الاقتصادي [2001-2014] نحو تحديات أفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها علي تشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، أيام 11-12 مارس 2013.
39. عبد الحميد برحومة، الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988 وآثارها علي الفضاء الاقتصادي والاجتماعي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المسيلة، العدد 06، 2006.
40.عشماوي علي عشماوي، "برامج التكيف التي يدعمها صندوق النقد الدولي"، مجلة مصر المعاصرة، العدد 415
41. كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2009، أبحاث إقتصادية وإدارية، بسكرة، العدد السابع جوان 2010.
42.محمد أحمد الأقدي، سياسات الإستقرار بين الطموح النظري وإشكاليات التطبيق، مجلة الدراسات الإجتماعية، جامعة العلوم التكنولوجيا، العدد الأول، اليمن، 1996

43. مكي دراجي وعبير شابي، الخوصصة القاعدة الأهم للاقتصاد السوق (دراسة حالة الجزائر)، مجلة البحوث والدراسات، العدد الثالث، جوان 2006.
44. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة"2000-2010"، أبحاث اقتصادية وإدارية، بسكرة، العدد الثاني عشر ديسمبر 2012.
45.رمزي زكي، "تقييم الأداء برنامج التثبيت الاقتصادي الذي عقدته مصر مع صندوق النقد الدولي (77-81) حصاد التجربة وإحتمالات المستقبل"، المؤتمر العالمي السنوي السابع للإقتصاديين المصريين، القاهرة، 1982، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع

مقالات:

46. وثيقة الإصلاحات الاقتصادية، الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ملحقة الخروبة،جامعة الجزائر، بدون سنة نشر.
47. كمال عايشي، التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد، مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باتنة، الجزائر، بدون سنة نشر.
48. عبد الباقي روابح، شريف غياط، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، بدون سنة نشر.
49. عبد السلام مخلوفي، برنامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري 2001-2014 الحلقة المفقودة الحلقة المفقودة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، بدون سنة نشر.

المراجع باللغة الأجنبية:

50. Ahcéne Lounis,La politique monétaire dans Le cadre d'une transionvers une economie de rmache, cas de L'alg'erie . (alger,I-S-ECO, magistere. non publie 1995).
51. banque d'agerie ,rapport annuel,2005.
52. Office national des statistiques, rétrospective des comptes économiques 1963 a 2010.
53. Hocine Benissad, Algerie restoucturation et reformes économiques (1979−1993), OPU, 1994.

مواقع الانترنت:

54. الديوان الوطني للإحصائيات، افريل 2005. علي الموقع: www.ones.dz

55. وزارة التجارة الجزائرية 2012 علي الموقع: http://www.mincommerce.gov.dz

56. Bank of Alegria, Bulletins statistique trimestriels 2012 sur : http://www.bankofalgeria.dz/pdf/Bulletin_21f.pdf, update: 1/04/2015

57. Office National des statistiques http://www.ons.dz/EMPLOIETCHOMAGE Quatrieme.html2011.update 10/04/2015.

بحمد الله

الملخص

إنّ عيوب التسيير الإداري للاقتصاد الجزائري كانت في الواقع مخفية وراء الموارد المالية الكبيرة التي يولّدها قطاع المحروقات، لكن بمجرد انخفاض الأسعار انكشفت عيوب الاقتصاد الوطني واتضحت هشاشته على إثر الصدمة البترولية العكسية لسنة 1986. وعلى إثرها خاضت الجزائر سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الذاتية بداية من سنة 1988، من خلال مراجعة الإطار التشريعي والقانوني المتعلق بالقطاع العام والخاص، وأبدت رغبة في التحول التدريجي من نمط الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ، وهو ما يعد بداية انفتاح الاقتصاد وتفضيل أدوات السوق على الأدوات الإدارية.

وبعد سنتين من انتهاء برامج الإصلاحات الهيكلية، عادت الجزائر من جديد إلى صيغة العمل بالتخطيط من خلال إستراتيجية النمو المحلية، إن إستراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا تتدرج على المستوى الداخلي في الدعم، الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، والبرنامج الخماسي 2010-2014.

انطلاقا من المنظور الكينزي فإنّ الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي بقيمة أكبر، وعلى هذا الأساس سيتم إبراز أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر خلال الفترة (2002-2009) على النمو- الاقتصادي ويلمس البرنامج الخماسي 2010-2014.

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات الاقتصادية، التعديل الهيكلي، برنامج الإنعاش، النمو الاقتصادي، البطالة.

Résumé:

Les inconvénients de la gestion administrative de l'économie algérienne a été en fait caché derrière les importantes ressources financières générées par le secteur des hydrocarbures, mais une fois que vous baisse des prix a révélé des défauts de l'économie nationale et a démontré sa fragilité à la suite du choc pétrolier de l'inverse de l'année 1986. Et évacué combattu Algérie série de début d'auto réformes économiques de 1988, grâce à un examen du cadre législatif et pertinente du secteur juridique du public et du secteur privé, et a exprimé le désir de passer à l'économie de style planifiée à une économie de marché, qui est le début de l'ouverture de l'économie et des instruments du marché préférence sur les outils d'administration.

Et deux ans après la fin du programme de réformes structurelles, l'Algérie revenu de la nouvelle formule de travail de planification à travers la stratégie de croissance locale. La stratégie de la croissance économique en Algérie relèvent désormais au niveau national dans le soutien apporté par l'Etat à ce processus grâce à des programmes ambitieux programme de récupération soutien économique 2001-2004 et du programme complémentaire pour soutenir la croissance de 2005-2009, et le programme quinquennal 2010-2014.

Du point de vue keynésien, l'augmentation des dépenses publiques entraîne une augmentation de la valeur du produit intérieur brut supérieur, et sur cette base sera soulignant l'impact du programme de rétablissement soutien économique et programme complémentaire pour soutenir la croissance en Algérie durant la période (2001-2009) sur la croissance économique. Et toucher programme quinquennal 2010-2014.